وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الشاهد النحوي من الحديث النبوي في الجزء الأول من شرح الرضي على الكافية

(جمع ودراسة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبات:

– منال جريبيع

– يسرى زعبي

– آمنه بوعافيه

إشراف الدكتور:

أ. د. أحمد الشايب عرباوي

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد العزيز بن هنية	أستاذ محاضر – ب	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
عرباوي أحمد الشايب	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
مولدي بن عبد الباسط	أستاذ مساعد – أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1442ه–1443ه/2021م–2022م

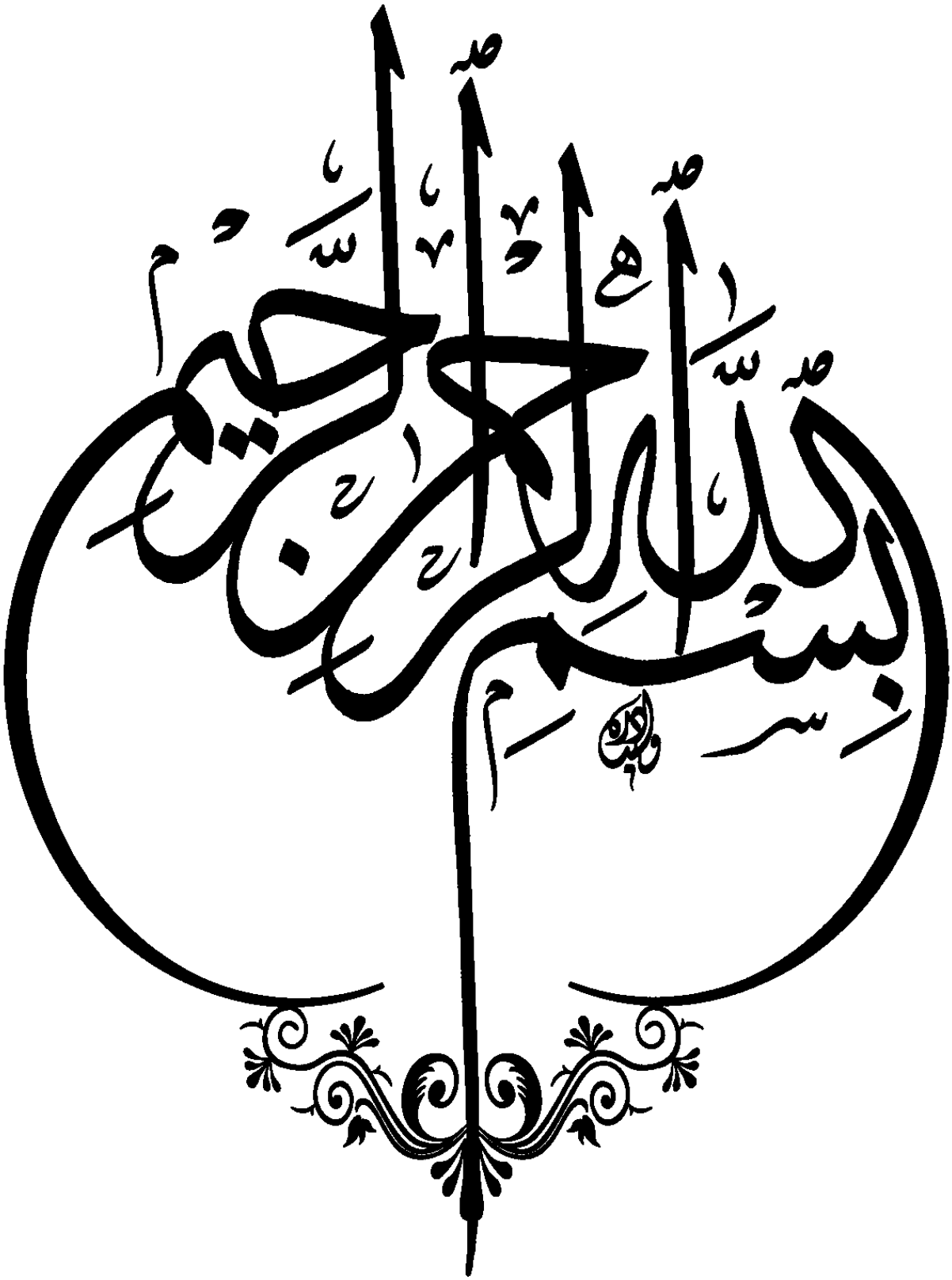
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ
فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل الآية 19

شكر وعرفان

قال تعالى : ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

سورة ابراهيم الآية 07

وبعد . . .

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، ولعل من أسباب الوفاء بالجميل نتقدم بالشكر إلى عوائلنا الأفاضل الذين لم يبخلوا على تعليمنا والذين بفضل الله ثم بفضلهم وصلنا إلى هذا العمل، جزاهم الله عنا خير الجزاء .

كما نتوجه بالشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذنا المبارك الدكتور أحمد الشايب عرباوي لما قدمه لنا من توجيهات ومساعدات لإثراء هذا البحث، بارك الله في مجهوداته وكل من مد لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد ولو بدعوة صادقة .

يسرى زعبي

آمنه بوعافيه

منال جريبيع

مقدمة

بسم الله الرحمان الرحيم و الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد.

يُعدّ الشاهد النحوي عمدة النحو العربي، فـــــــــــــبِهِ وعليــه تُبنــى الأحكــام النحوية المختلفة، لذلك اهتم به العلماء والنحاة أيما اهتمام، ويمكن عدّ الاهتمام بــه مــن الدراسات اللغوية العربية المبكرة؛ لما له من أهمية بالغة في تثبيت أحكام النحو وتوطيــد أركانه، هذا وقد استدلّ النحاة بالقرآن الكريم وقراءاته كمــا اســتدلوا بالحــديث النبــوي الشريف وكذلك بكلام العرب، لكن الملاحظ أن استدلالهم بالحديث النبوي الشريف كــان قليلا مقارنة بالقرآن الكريم وكلام العرب، ويُعدّ شرح الرضي الاستراباذي على كافية ابن الحاجب من الكتب القليلة القديمة التي اعتمدت الحديث النبوي الشريف شاهدا نحويا، وهذا الذي دعانا إلى أن يكون هذا موضوع بحثنا موسوما بـــــــــــ:

" الشاهد النحوي من الحديث النبوي في الجزء الأول من شرح الرضي على الكافية. (جمع ودراسة)".

وبالجملة فإن **الأسباب** التي دعتنا إلى اختيار الموضوع هي:

- الغوص في مفهوم الشاهد النحوي تعريفه وأنواعه.
- التعرف على ابن الحاجب والرضي الاستراباذي.
- التعرف على جهود الرضي في كتابه شرح الكافية.
- التعرف على كتاب الكافية وشرحه.
- دراسة شواهد الحديث النبوي الشريف في كتاب شرح الرضي على الكافية.
- وهناك سبب ذاتي هو حب للاطلاع على هذا الموضوع.

أما عن **إشكالية** البحث فيمكن عرضها في التساؤلات الآتية:

- كيف تعامل الرضي مع المسائل التي ذكرها ابن الحاجب في كافيته؟

– ما حجم الشاهد الحديثي في شرح الرضي؟ وما طبيعة الأحاديث المستشهد بها صحة وضعفا؟

– إلى أي مدى كانت هذه الأحاديث دليلا كافيا على صحة القاعدة النحوية أو قوتها؟

أما **الأهداف** المرسومة لهذه الدراسة فهي:

– التعرف على الشواهد النحوية واختلافات النحاة في مسائلها.

–رسم صورة لشخصية ابن الحاجب وكتابه والرضي وطريقة شرحه لهذا الكتاب.

– تسليط الضوء على الأحاديث التي وظفها الرضي واستدل بها في شرحه لكافية ابن الحاجب.

ولقد وضعنا خطة تتكون من ثلاث فصول وخاتمة وكل فصل ينقسم إلى مباحث كالآتي:

–**الفصل الأول:** كان بعنوان الشاهد النحوي – مفهومه، أنواعه وقد قسم إلى أربع مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم الشاهد النحوي.

المبحث الثاني: الشاهد النحوي في القرآن الكريم وقراءاته.

المبحث الثالث: الشاهد النحوي في الحديث النبوي.

المبحث الرابع: الشاهد النحوي من كلام العرب.

الفصل الثاني: تناولنا فيه التعريف بابن الحاجب وبكتابه وبشارحه وقسم إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكافية في النحو وبشرح الرضي.

المبحث الثالث: التعريف بشارح الكتاب(الرضي الاستراباذي).

الفصل الثالث: وهو الجزء التطبيقي الذي تطرقنا فيه إلى دراسة شواهد الحديث في الجزء الأول من شرح الرضي وقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: شواهد الحديث في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني: شواهد الحديث في الجملة الفعلية.

المبحث الثالث: شواهد الحديث في مسائل نحوية متفرقة.

وانتهى البحث **بخاتمة** ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال البحث

وقد اتبعنا في بحثنا على المنهج الوصفي وذلك خدمة للموضوع فكان الوصف لوصف ماهية الشاهد النحوي، لذلك استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- القاموس المحيط مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي.
- الحديث النبوي في النحو العربي محمود فجال.
- الشاهد النحوي وأصول النحو في كتاب سيبويه خديجة لحديثي.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب تحقيق جسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي.

أما عن **الصعوبات** التي واجهتنا في هذه المذكرة هي:

قلة المصادر والمراجع خاصة المتعلقة بالتعريف بشرح الكافية للرضي لهذا وجدنا صعوبة في التوسع فيه كثيرا، ووجدنا صعوبة في تخريج الأحاديث لما فيها ما هو حديث صحيح وما هو حديث ضعيف.

وفي الختام نتقدم بالشكر وخالص التقدير للأستاذ المشرف، الأستاذ الدكتور: **أحمد الشايب عرباوي** الذي أشرف على هذا البحث ورافقنا مدة إنجازه فقد كان نعم المرشد ونعم الموجه لنا.

و نرجو من المولى تعالى أن نكون قد وفقنا في عملنا.

الفصل الأول

الشاهد النحوي مفهومه، أنواعه

المبحث الأول: مفهوم الشاهد النحوي

المبحث الثاني: الشاهد النحوي في القرآن الكريم وقراءاته

المبحث الثالث: الشاهد النحوي في الحديث النبوي

المبحث الرابع: الشاهد النحوي من كلام العرب

المبحث الأول: مفهوم الشاهد النحوي

يعتبر الشاهد النحوي أقوى حجة للنحوي يعتمدها في دراسته لقضية ما نحوية كانت أم لغوية، ليبرهن بها على صحة قواعد ما، وهذا ما سنتعرف عليه أكثر في هذا الفصل.

01/تعريف الشاهد النحوي

لغة :الشاهد من يؤدي الشهادة، (ج) شهود وأشهاد وشهد وجمع غير العاقل شواهد[1].

والشاهد أيضا هو العالم الذي يبين ما علمه، شهد عليه شهادة، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾[2] أي الشهادة بينكم شهادة اثنين[3].

اصطلاحا : الاستشهاد هو الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي: أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيده به ويدعمه، والشاهد هو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي، والشاهد النحوي يكون آية قرآنية أو بيتا من الشعر أو قولا سائرا[4].

قال سعيد الأفغاني: يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة على ما سيأتي في موضعه[5].

---

[1]– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، 497/1

[2]– المائدة، الآية: 106

[3]– المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م، 181/4

[4]– معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة دار الفرقان ط1، 1405ه/1985م بيروت، ص 119-120

[5]– من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، د ط، ص 17

02/ الفرق بين الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل

تترد ثلاث كلمات بصيغ مختلفة فيما يتعلق بفكرة هذا الفصل هي: الاستشهاد، الاحتجاج والتمثيل، فكتب النحو تردد عبارات مثل: واستشهدوا بكذا وهذا لا يستشهد بشعره، والاستشهاد بهذا البيت لا يصح لجهل قائله، وكذلك توجد عبارات مثل: واحتجوا بكذا، وهذا لا يحتج به، والاحتجاج بما قالوه مردود بكذا، والاحتجاج ومشتقاته يوجد كثيرا في الكتب التي خصصت للنقاش والجدل حول مسائل النحو مثل الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وأما التمثيل فهو يستعمل كثيرا جدا في الأمثلة الصناعية التي تساق عادة منسوبة لزيد وعمرو لقصد تثبيت القواعد وبيانها، وكذلك في سوق النصوص والتعليق عليها عمن جاوزوا عصر الاستشهاد من الشعراء والناطقين باللغة.

والتفريق في المادة اللغوية بين ما يندرج تحت: الاستشهاد أو الاحتجاج وبين ما يندرج تحت: التمثيل يعود إلى نوع النص ومن أنتجه، فإذا كان النص من النوع الذي يعتبر أساسا للقواعد شعرا أو نثرا منسوبا إلى شاعر موثق به في عصر الاستشهاد أو إلى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها فهو من النوع الأول أي الاستشهاد أو الاحتجاج وينبغي احترامه، أما إذا كان النص مصنوعا أو غير موثوق بأن ساقه النحوي نفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم فهو تمثيل للقاعدة، وهو غير ملزم وهدفه الإيضاح والبيان فقط[1].

وعليه فالتمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص بمصطلح النحاة متجاوزا عصر التوثيق للغة أو مصنوعا للبيان والتوضيح.

أما كلام العرب الموثق من جهة نظر علماء اللغة فيرد تحت الاستشهاد والاحتجاج وما يشتق منهما مما ينبغي أن نحدد المقصود به في كليهما[2].

فالشواهد في النحو: أخبار قاطعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة.

---

[1]– الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، 1988م، ص 85

[2]– نفسه، ص 86

والاحتجاج في النحو معناه: الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعرا ونثرا.

فكل من الاستشهاد والاحتجاج بهذا المعنى السابق يلتقيان في مجرى واحد هو: سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي.

ولكن قد ورد في تفسير القاموس ما ينسب للاحتجاج ظلا من معنى لا يوجد في الاستشهاد وهو إضافة الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج[1].

03/ أقسام الشاهد النحوي

أجمع علماء اللغة على أن الشواهد لا تخرج عن نوعين رئيسين هما: القرآن وكلام العرب من نثر وشعر، واختلف في الحديث وآثار المولدين اختلافا كبيرا.

أ- الشاهد القرآني : اتفق العلماء على صحة الاستشهاد بالقران الكريم لأنه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، واللغة التي وردت فيه هي أفصح مما في غيره لا خلاف في ذلك.

ب- الشاهد من كلام العرب : قال الأندلسي في شرح بديعية رفيقه ابن جابر: «علوم الأدب ستة اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة، فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم. لذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب المتنبي.»[2].

ت- الشاهد الحديثي : إذا كان النحاة القدامى قد اتفقوا على الأخذ بالشاهد من القرآن الكريم، كما بينوا موقفهم من كلام العرب الفصحاء ونثروه في مصنفاتهم، فإنهم قد سكتوا عن موقفهم من الأخذ بالشاهد من الحديث النبوي فلم يكثروا من الاستشهاد

---

[1]- السابق، ص 86

[2]- الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس، سميرة جداين، مذكرة دكتوراه، إشراف أ. د عبد الجليل مرتاض، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 1435-1436ه/2014-2015م، ص 38

به في مؤلفاتهم على عكس ما فعلوه مع مصادر الاستشهاد الأخرى وهذا ما جعل النحاة المتأخرين بعدهم يختلفون في قضية الاستشهاد بالحديث في النحو وعلى رأسهم نحاة الأندلس الذين انقسموا فيه إلى ثلاثة طوائف :

- طائفة تمنع الاستشهاد به مطلقا، ويرأسها أبو حيان الأندلسي وشيخه ابن الضائع.
- طائفة تجيز الاستشهاد به مطلقا، وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي وابن هشام الأنصاري.
- طائفة وقفت موقف الوسط، ويمثلها الشاطبي وجلال الدين السيوطي[1].

[1]– السابق، ص 38–39

المبحث الثاني: الشاهد النحوي من القرآن الكريم وقراءاته

01/تعريف القرآن الكريم

لغة : القرآن: التنزيل، وقرأه: كنصره ومنعه، قرءا وقراءة وقرآنا، فهو قارئ من قراءة وقراء وقارئين: تلاه[1].

اصطلاحا: القرآن هو اللفظ العربي المعجز، الموحى به إلى محمد صلّى الله عليه وسلّم بواسطة جبريل عليه السلام، وهو المنقول بالتواتر، المكتوب في المصحف، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس[2].

القرآن كلام الله المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف والقراءة ومنه في التنزيل العزيز: ﴿فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[3] قراءته[4].

وسمي القرآن لأنه جمع القصص والأمر والنهي والوعد والوعيد والآيات والسور بعضها إلى بعض، وهو مصدر كالغفران والكفران[5].

واختلف العلماء في لفظة «قرآن» من جهة الاشتقاق أو عدمه، ومن جهة كونه مصدرا أو وصفا على عدة آراء:

---

[1]– القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ)، كتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ – 2005 م، 49/1

[2]– الواضح في علوم القران، مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب / دار العلوم الإنسانية – دمشق، ط2، 1418 هـ – 1998 م، 15/1

[3]–القيامة، الآية: 18

[4]– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة(إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، 722/2

[5]– لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت: 711هـ) دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ، 129/1

أ- الرأي الأول: أنه مصدر للفعل قرأ بمعنى تلا، فيكون على وزن الرجحان والغفران.، ثم نقل من المصدر ليكون اسما دالا على الكلام المنزل على محمد – صلّى الله عليه وسلم – ويدعم هذا الرأي ورود لفظة «قرآن» بمعنى القراءة في ثنايا آيات القرآن منها قوله تعالى:﴿إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾[1]. ويرجح ارتباطه بالقراءة، والتلاوة يأمر بها الله في كتابه الكريم ﴿يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾[3]، أي لا تعجل بقراءة القرآن قبل أن ينتهي جبريل من قراءته وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كانَ مَشْهُوداً﴾[4]. أي أن قراءة القرآن في هذا الوقت تشهدها الملائكة وتشهد بها لصاحبها عند ربه، ثم هي من استعمالات الشعر العربي كقول الشاعر:

ضحّوا بأشمطَ عنوانُ السجود بِهِ يُقَطّع الليل تسبيحاً وقرآنا

ب- الرأي الثاني: قال به قوم على رأسهم الزجاج النحوي، وهو: إنه وصف على فعلان، من الفعل قرأ بمعنى: جمع، يقال في اللغة: قرأت الماء في الحوض، أي جمعته، ثم سمي به كتاب الله لما جمع من سور وآيات، فيكون قرآن بمعنى مجموع أو مضموم[5].

ت- الرأي الثالث: قال به قوم منهم الأشعري، هو مشتق من قرأ، وقد ورد هذا الاستعمال في الشعر القديم:

تُرِيْكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى خَلاَءٍ وَقَدْ أَمِنْتَ عُيُوْنَ الكَاشِحِيْنَا

---

[1]– القيامة، الآية: 18/17

[2]– المزّمل، الآية: 04/01

[3]– طه، الآية: 114

[4]–الإسراء، الآية: 78

[5]– الوافي في كيفية ترتيل القران الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، أحمد محمود عبد السميع الشافعي الشافعي الحفيان دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ – 2000 م، 209/1

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأ جَنِيْنَا

ث- الرأي الرابع: ينسب للإمام الشافعي، ويري أنه اسم سمي الله تعالى به كتابه المنزل على محمد – صلّى الله عليه وسلم – كما سمى الكتابين المنزلين على موسى وعيسى: التوراة والإنجيل[1]، وروي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول: القران اسم، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت، ولكنه اسم لكتاب الله مثل التوراة والإنجيل، ويهمز قرأت ولا يهمز القرآن، كما تقول إذا قرأت القران[2].

ويهمنا من المعنى الاصطلاحي "فالله هو أنزله وهو الذي أطلق عليه هذه التسمية"[3].

مناقشة التعريف الاصطلاحي:

سبق القول بأن التعريف الاصطلاحي للقرآن هو "كلام الله المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المعجز بلفظه, المتعبد بتلاوته, المنقول بالتواتر المكتوب على المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس" هذا وقد ناقش الأصوليون والفقهاء التعريف الاصطلاحي كالآتي:

فقولهم المنزل على نبيه: يخرج سائر كلامه المنزل على غير محمد من الأنبياء، وقولهم (المعجز بلفظه، المتعبد بتلاوته) يخرج الأحاديث القدسية، فالأخيرة لم يقع بها التحدي كذلك فإن أرجح الآراء أنها في المعنى من عند الله، أما الألفاظ من كلام النبي – صلّى الله عليه وسلم –، فالرسول راو لكلام الله بلفظ من عنده، ولذا تجوز روايته بالمعنى عند جمهور المحدثين، وحتى على رأي من يقول بأن لفظها من عند الله، فإنها ليست

[1]– الوافي في كيفية ترتيل القران الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ – 2000 م، 209/1–210

[2]– لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414ه، 128/1–129

[3]– الوافي في كيفية ترتيل القران الكريم، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، 210/1

معجزة ولا متعبدا بتلاوتها، فالقرآن هو الذي تتعين به القراءة في الصلاة يقول تعالى: ﴿فَاقْرَؤُا ما تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾[1]، فهو النص المتعبد بتلاوته ومما يرويه الترمذي عن ابن مسعود عن النبي – صلّى الله عليه وسلم – «من قرأ حرفا من كتاب الله تعالى فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ألم حرف ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف». وقولهم: «المنقول بالتواتر الخ» يخرج جميع ما سوى القرآن المتواتر من منسوخ التلاوة[2].

والقراءات غير المتواترة سواء نقلت بطريق الشهرة كقراءة ابن مسعود، في قوله تعالى عن كفارة الأيمان: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) بزيادة «متتابعات» أو بطريق الآحاد مثل قراءة ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارَفَ خُضْرٍ وَعَبَاقَرِيَّ حِسَانٍ﴾[3] بالجمع في لفظ «رفرف، وعبقري» فإنها ليست قرآنا ولا تأخذ حكمه. فالأركان الأولى هي المميزة لحد القرآن (الإنزال على محمد – صلّى الله عليه وسلم –) الإعجاز، النقل بالتواتر[4].

02/القراءات القرآنية

أ- تعريف القراءات القرآنية

لغة: القراءات جمع قراءة وهي في اللغة مصدر سماعي لقرأ[5]. تقرأ: تفقه. وتقرأ: تنسك. ويقال: قرأت أي صرت قارئا ناسكا. وتقرأت تقرؤا، في هذا المعنى. وقال بعضهم: قرأت: تفقهت. ويقال: أقرأت في الشعر، وهذا الشعر على قرء هذا الشعر أي طريقته ومثاله.

---

[1]–المزّمل، الآية: 20

[2]– الوافي في كيفية ترتيل القران الكريم، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، 210/1

[3]–الرحمان، الآية: 76

[4]– الوافي في كيفية ترتيل القران الكريم، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، 209/1–210

[5]– مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، 412/1

ابن بزرج: هذا الشعر على قري هذا. وقرأ عليه السلام يقرؤه عليه وأقرأه إياه: أبلغه، وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا، ومنه سمي القرآن، وأقرأه القرآن، فهو مقرئ، وقال ابن الأثير: تكرر في الحديث ذكر القراءة والاقتراء والقارئ والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته[1].

وَ(قَرَأَ) الْكِتَابَ (قِرَاءَةً) وَ (قُرْآنًا) بِالضَّمِّ، وَ (قَرَأَ) الشَّيْءَ (قُرْآنًا) بِالضَّمِّ أَيْضًا جَمَعَهُ وَضَمَّهُ وَمِنْهُ سُمِّيَ الْقُرْآنُ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ السُّوَرَ وَيَضُمُّهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[2] أَيْ قِرَاءَتَهُ، وَفُلَانٌ (قَرَأَ) عَلَيْكَ السَّلَامَ وَ (أَقْرَأَكَ) السَّلَامَ بِمَعْنًى[3].

وقد جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة عدة معان ل "قراءة" بحسب ما تضاف إليه أو توصف به من ذلك:

قراءة الأفكار: القدرة على معرفة أفكار الغير بطرق اتِّصال خارجة عن نطاق الإدراك الحسّيّ.

قراءة الكفِّ أو الفنجان: التكهُّن بالغيب.

قراءة جهريّة: نطق بالمكتوب.

قراءة سريعة: أسلوب سريع في القراءة يعتمد على التصفُّح أو استيعاب عدّة كلمات أو عبارات بلمحة.

قراءة صامتة: إلقاء النظر والمطالعة بدون نطق.

---

[1]– لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، 130/1–129

[2]– القيامة، الآية: 17

[3]– مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1420هـ / 1999م، 249/1

قراءة قرآنية: وجه من أوجه قراءة القرآن الكريم كأن يقال: يجيد قراءة القرآن بقـــراءة نافع أو حفظ القرآن بقراءاته العشر[1].

اصطلاحا :علم القراءة علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع وموضوعه كلمات القرآن من حيث يبحث فيه عن أحوالها كالمد والقصر والنقل واستمداده من السنة والإجماع وفائدته صيانته عن التحريف والتغيير مع ثمـــرات كثيرة ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط ومحجتهم في الاهتداء مع ما فيه من التســـهيل علـــى الأمة وغايته معرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراء[2]، وهي علم بكيفية أداء كلمات القـــرآن واختلافها بعزو الناقلة، خرج النحو واللغة والتفسير وما أشبه ذلك، والمقرئ العـــالم بمـــا رواها مشافهة[3].

أو هي مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بـــالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها[4].

والقراءة ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل ولا يقال ذلك لكـــل جمع بدليل أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوه به قراءة فالقراءة الصحيحة : كـــل قـــراءة

---

[1]– معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـــ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط5، 1429 هـــ – 2008 م، 1790/3

[2]– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، دار الكتب العلمية – لبنان – 1419ه–ـــ1998م ط 1، تح: أنس مهرة الكتاب : حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان مصدر الكتاب : شبكة مشكاة الإسلامية، 03/1

[3]– منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـــ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـــ –1999م، 09/1

[4]– مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـــ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، 412/1

وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين، والضابط عند أهل الأصول والفقه التواتر والآحاد، فما لم يتواتر لم تصح به الصلاة وغيرها عندهم (كما أن الأمور الثلاثة إن لم توجد لا يصح ذلك) وكل واحدة من القراءات السبع المتواترة تنسب إلى واحد من الأئمة لاشتهاره بها وتفرده بها بأحكام خاصة في الأداء، وأما غيرها فإذا ظهر فيه أمر الرواية ولم يشتهر بها من أحد ينسب إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ولا يلزم من ذلك اعتباره[1].

ب- شروط صحة القراءة :

لا تصحّ القراءة إلّا إذا حقّقت شروطا ثلاثة:

- الأوّل: موافقتها للعربيّة بوجه من الوجوه، ولا يوجد في قراءات القرّاء المعروفين ما هو خارج عن العربيّة، قال ابن الجزريّ: «ولا يصدر مثل هذا إلّا على وجه السّهو والغلط وعدم الضّبط، ويعرفه الأئمّة المحقّقون، والحفّاظ الضّابطون، وهو قليل جدّا، بل لا يكاد يوجد». كما قطع- رحمه الله- باستحالة وجود ما يصحّ نقله ويوافق رسم المصحف؛ وهو مع ذلك ممّا لا يسوغ في العربيّة[2].
- الثّاني: موافقتها لرسم أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالا، والمصاحف العثمانيّة قد اختلفت في رسمها في شيء قليل، وكلّه كلام الله تعالى، كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[3] هكذا في مصاحف مكّة والبصرة والكوفة، وبه

[1]- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، 703/1

[2] – المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، ط1، 1422 هـ - 2001 م، 187/1

[3]- الحديد، الآية: 24

قرأ جميع السّبعة غير نافع وابن عامر، فهذان قرآ على ما في مصاحف المدينة الشّام، وذلك بغير هُوَ[1]، وكقوله: ﴿وَلا يَخافُ عُقْباهَا﴾[2] وفلا يخاف عقباها.

قال الإمام أبو عبيد: «هذه الحروف الّتي اختلفت في مصاحف الأمصار كلّها منسوخة من الإمام الّذي كتبه عثمان، رضي الله عنه، ثمّ بعث إلى كلّ أفق ممّا نسخ بمصحف، ومع هذا؛ إنّها لم تختلف في كلمة تامّة ولا في شطرها، إنّما كان اختلافها في الحرف الواحد من حروف المعجم، كالواو والفاء والألف وما أشبه ذلك، ومنها قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[3]، فإنّ أهل العراق زادوا على ذينك المصرين (يعني المدينة والشّام): هو، وأمّا سائرها. فليس لأحد إنكار شيء منها ولا جحده، وهي كلّها عندنا كلام الله» وجائز أن يكون الوجه في اختلاف الرّسم لهذه الحروف هو: أنّه حين كتبت أصولها جميعا بإشراف أمير المؤمنين عثمان، من قبل أمناء الوحي زيد بن ثابت وإخوانه، رأوا إمكان تضمين تلك المصاحف بعض الحروف المسموعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ممّا تعذّر عليهم رسمه جميعا في مصحف واحد، ففرّقت فيها لتبقى محفوظة على الأمّة، كبعض صور اختلاف الأحرف السّبعة الّتي نزل عليها القرآن, والمقصود هنا: أنّ من شرط صحّة القراءة أن تكون موافقة لرسم واحد من هذه المصاحف الّتي عليها قراءات الأئمّة المعتمدين[4].

- الثّالث: صحّة الإسناد إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم.

فهذه الثّلاثة شروط صحّة القراءة، ولا بدّ من اجتماعها، وإلّا فلا تكون القراءة صحيحة معدودة من القرآن على سبيل القطع واليقين[5].

---

[1] – المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، 187/1

[2] – الشمس، الآية: 15

[3] –إبراهيم، الآية: 08

[4] – المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، 188/1

[5] – نفسه، 189/1

03/ الفرق بين القرآن والقراءات

القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما[1]. فأما القرآن فكله متواتر منقول بواسطة سلسلة متصلة من الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب، عن طريق كلّ من الكتابة والمشافهة. وأما القراءات فما كان منها منضبطا بالشروط الثلاثة التي ذكرناها فهو ثابت ثبوتا قاطعا يقرأ على أنه قرآن، وهو بين أن يكون متواترا ومشهورا، بالإضافة إلى صحته من حيث السند والرواية وينطبق بذلك على القراءات العشر[2].

ولكن بعض العلماء جعل القرآن والقراءات حقيقتين بمعنى واحد، إذ إنّ القراءات الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، ما هي إلا جزء من القرآن الكريم، فبينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل[3].

04/موقف النحاة من الشاهد القرآني والقراءات القرآنية

يقول السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو: "أما القرآن الكريم فكل ما ورد منه أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم حادا أم شاذا"[4].

ويقول البغدادي (ت 1093): "أما ربنا تبارك وتعالى فكلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[5].

---

[1]– البرهان في علوم القرآن أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ - 1957 م، 318/1

[2]– من روائع القرآن – تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، محّمد سَعيد رَمضان البوطي، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1420 هـ - 1999 م، 106/1

[3]– موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور، دار القلم العربي، حلب، ط1، 1422 هـ - 2002 م 196/1

[4]– الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي(ت: 911ه)، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 1427ه-2006م، ص 39

[5]– الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، 1988م، ص 102

ويقول أحد الباحثين: " الاستشهاد بالقرآن الكريم يأتي في مقدمة الشواهد لأنه كتاب الله عز وجل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كما أنه هو المصـــدر الأول في التشريع الإسلامي، ومن باب أولى أن يكون هو المصدر الأول في الاستشهاد، فهـــو أوثق نص يعتمد عليه"[1].

أما القراءات فقد اختلفت وتنوع الأداء وذلك كان من أجل التيسير على الناس فـــي قراءة القرآن لاختلاف لغات الناس وألسنتهم[2]، سواء كان هذا الاختلاف متواتر في نسبته إلى الرسول أو غير متواتر، حيث أن هذه الاختلافات هي القراءات السبع أو العشـــر أو غيرهما، والمقصود بالأحرف أو بالأحرف السبعة في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم أنزل القران على سبعة أحرف[3].

ويقول السيوطي أيضا في كتاب الاقتراح: "وقد أطبـــق النـــاس علـــى الاحتجـــاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها، فـــي مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كمـــا يحـــتج بـــالمجمع علـــى وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو:(استحوذ ويـــأبى) ولا يُعلـــم خلاف بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بالقراءة الشاذة، ومن ثم احتج علـــى جـــواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُـــوا﴾[4]، كمـــا احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[5]، واحـــتج

[1]– الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرد، زروقي جمعة، مذكرة ماجستير، أ. د أبو بكر حسني، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008–2009، ص 43

[2]– الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ص 99

[3]– نفسه، ص 100

[4]– يونس، الآية: 58

[5]– العنكبوت، الآية: 12

على صحة قول من قال : إن "الله" أصله "لاه" بما قرئ شاذا[1]: ﴿وَهُوَ الّذِي فِي السَّمَاءِ لاه وَفي الأَرْضِ لاه﴾.

ويقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أو عن العشرة أو عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى أُختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكبر منهم"[2].

إذ ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن سيد الحجج وأن قراءاته كلها سواء كانت متواترة أم احادا أم شاذة مما لا يصح رده ولا الجدال فيه، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس، إذ ينبغي أن تقبل القراءة الصحيحة أيا كانت دون تحكم شيء آخر فيها[3].

ولقد صرح كثير من الدارسين الأقدمين بأن النحاة لم يستخدموا القرآن في دراسة مسائل النحو، ولم يولوه ما هو حقيق به الاحتجاج الاستشهاد كما قال السيوطي والبغدادي. ويضاف لذلك أيضا أنه كان لبعض العلماء مواقف من القراءات والقراء تدل على خلاف ما تقرر فيما سبق، وهي إن كانت مواقف جزئية لكنها ذات دلالة مهمة عند اطراد النظرة للاستشهاد بالقرآن.

وقد ترتب على هذه المواقف المتباينة أن اضطربت دراسة النحاة إذا وجدوا أمامهم أحد نصوصه التي لا تتفق مع آرائهم، أو التي تتعارض مع ما يستخدمونه من الشعر، أو

[1]– الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص 39–40

[2]– الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ص 100

[3]– نفسه، ص 101–102

إذا تناولوا النص نفسه لبيان معناه وتحليله نحويا في كتب معاني القرآن وإعرابه وهذا كله في حاجة إلى إيضاح[1].

إن كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أن دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصدا عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم منه.

ولعل مما يؤيد هذه الفكرة أنهم حين ألفوا في شواهد النحو جاءت كل كتب الشواهد التي بين أيدينا محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه، حتى أصبحت لفظة الشواهد ذات معنى عرفي يقصد بع الشعر، ولا يتبادر الى الذهن آيات القرآن أو الحديث، وهذا المعنى العرفي قد اكتسبته الكلمة بفعل النحاة، وإلا فإن نص القرآن اعتبر أهم مصدر للشواهد[2].

ولقد أثار هذا الجدل عند بعض العلماء حيث قال ابن جزم : "والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف أو لامرئ القيس أو الشماخ أو الحسن البصري لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتج به وقطع به على خصمه، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ولا بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وما في الضلال أبعد من هذا"[3].

لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحرير متنا وسندا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء الأبيناء من التابعين عن الصحابة، عن الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمة بنص ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم[4].

وعلى هذا يكون هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها

---

[1]– السابق، ص 102

[2]– نفسه، ص 103

[3]–نفسه، ص 104

[4]– في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الاسلامي–بيروت 1407ه/1987م، ص 28

حجة، أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك، إذ انها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعا ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا ننسى بعد ذلك أن أئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب- الحضرمي هم أئمة في اللغة والنحو أيضا، وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم روايات احاد أم شاذة، والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو. ولئن كان القراء أسقطوا القراءة بها لعدم وثوقهم أنها قراءة النبي نفسه، إن على علماء اللغة والنحو أن يعضوا عليها بالنواجذ إذ كان رواتها الأعلون عربا فصحاء سليمة سلائقهم، تبنى على أقوالهم قواعد العربية. وأنت تعرف أن النحاة يحتجون بكلام من لم تفسد سلائقهم من تابعي التابعين فلأن يحتجوا بقراءة أعيان التابعين والصحابة أولى، ورجحان قراءات القرآن في حجيتها اللغوية والنحوية على شواهد النحاة عرف قديم تعاوره العلماء[1].

لقد اتضح مما سبق أن علماء القراءات قد وثقوا النص القرآني بتوثيق سنده، وأن علماء النحو قد اضطرب موقفهم بين النظر والعمل، فهم نظريا أكدوا أن القرآن يحتج بكل قراءاته حتى الشاذة والضعيفة، لكن هذا لم يكن هو الواقع في كتب مسائل النحو. إن الذي يفسر كل ذلك سبب واحد هو التحرز الديني ومع هذا السبب لم يستطع أحد من علماء اللغة الذين تحدثوا عن الاستشهاد بنص القرآن أن ينكر حجيته ثم يعلن هذا في آرائه أمام أحد[2].

[1]- السابق، ص28-29

[2]- الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ص 105-106

المبحث الثالث: الشاهد النحوي من الحديث النبوي الشريف

01/تعريف الحديث النبوي الشريف

لغة : الحديث: نقيض القديم والجديد من الأشياء والخبر، فالحديث والخبر مترادفان، والحديث يأتي على قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يحدث شيئا فشيئا.

والجمع :أحاديث، كقطيع وأقاطيع وهو شاذ على غير قياس[1]، وقوله تعالى :﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[2] أي: بلّغ ما أرسلتَ به.

وهو ما يتحدث به وينقل ومنه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حديث عهد بالإسلام أي قريب عهد بالإسلام[3].

وفي اصطلاح المحدثين: قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم والجديد يقال هو حديث عهد بكذا قريب عهد به[4].

قال ابن تيمية في بعض فتاويه: الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عن النبوة من قوله وفعله وإقراره، فإن سنته صلى الله عليه وسلم ثبت من هذه الوجوه الثلاثة[5].

اصطلاحا : يراد بالحديث ما اشتمل على أقواله صلى الله عليه وسلم، أو ما ورد عنه من فعل أو تقرير أو ماعدا ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، وقد ضم إليه ما ورد عن الصحابة، فالصحابة كانوا يعاشرون النبي صلى الله عليه وسلم ويشهدون قوله

---

[1]– الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، الرياض، ط2، 1417ه/1997م، ص50

[2] – الضحى، الآية: 11

[3]– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، 124/1

[4]– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، 160/1

[5]– علم الحديث، تقي الدين ابن تيمية، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1505ه/1985م، ص05

ويسمعون عنه وجاء التابعون بعد ذلك فعاشروا الصحابة وسمعوا منهم ورأوا ما فعلـــوا. وهكذا أخذت أقوال هؤلاء الصحابة حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج به في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية[1].

02/موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف:

أما الحديث النبوي الشريف فهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كـــلام الله عز وجل[2]، وللحديث قيمة كبرى في الدين تلي رتبة القرآن، فكثير من آيات القرآن مجملة أو مطلقة أو عامة فجاء قول رسول الله أو عمله فبينها أو قيدها أو خصصها[3].

وقد كان ينبغي بل يجب أن يستشهد بالحديث النبوي الشريف بعد القرآن لـــولا أن المسلمين أجازوا روايته بالمعنى فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وقـــدموا وأخروا. ولهذا ترى الحديث في القضية الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة، أضف إلى ذلك أن الحديث لم يدون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما دون القـــرآن، بل إن هناك أحاديث تنهي عن تدوين الحديث منها ما رواه مسلم في صحيحه عـــن أبـــي سعيد الخدري انه قال: قال رسول الله ﷺ : "لا تكتبوا عني ومن كتب غير القرآن فليمحه وحدثوا عني فلا حرج ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".

وقد كان من نتائج عدم تدوين الحديث وجواز روايته بالمعنى دون لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أن وقف جمهور النحاة من الاستشهاد بالحديث مواقف متباينة[4].

---

[1]– أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، بكرى عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، ط1، 1999، ص 96

[2]– الشاهد النحوي وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة لحديثي، جامعة الكويت كلية آداب بنين، 1394ه 1974م ص61

[3]– فجر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة المشهرة لرقم 8862 بتاريخ 2012/08/26، القاهرة– مصر، ص229

[4]– أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، بكرى عبد الكريم، ص97/96

وبذلك قسم موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث إلى ثلاث طوائف وهي:

أ- طائفة المانعين مطلقا

ذهب إلى ذلك طائفة من النحاة، منهم: أبو حيان(745ه)، وأبو الحسن الضائع(680ه)، وأولع السيوطي(911ه)[1].

عبر عنه أبو حيان الأندلسي خير تعبير إذ كان أشدهم مبالغة فيه وإنكار على مخالفيه، ونحن نثبت من كلامه حجة المانعين في عدم الوثوق بأن المروي لفظ النبي ولهذا لم يحتجوا به قال : «إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية»[2].

وقد تعلق من قال بهذا الاتجاه بعلتين:

- جواز الرواية بالمعنى[3]، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فتنقل بألفاظ مختلفة كحديث :

«زوجتكما بما معك من القرآن».

وفي رواية أخرى «ملكتكما بما معك من القرآن».

وفي الثالثة «خذها بما معك من القرآن».

وفي الرابعة «أمكنا كما بما معك من القرآن»[4].

- ووقوع اللحن كثيرا في الأحاديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو[5].

---

[1]- الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص07

[2]- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1376ه/1958م، ص42

[3]- الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص08

[4]- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص 42

[5]- الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص 08

ويبدو أن أبا حيان أحس بأنه أطال في تعليل عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث فاعتذر عن ذلك بقوله :"وإنما امعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بقول العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث"[1].

ب- طائفة المجوزين مطلقا:

وعلى رأسهم ابن مالك المتوفى سنة(672ه)، ورضي الدين الاستراباذي المتوفى سنة (688ه) شارح الشافية والكافية لابن الحاجب، وكان صاحب خزانة الأدب من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقا حيث قال «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت»[2].

وهذا الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه، إذ المتكلم به ﷺ أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه -عليه الصلاة والسلام- الذي هو أفصح العبارات، وأبلغ الكلام مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز من الملك العلام، وأولى وأجدر من الاحتجاج بكلام الأعراب الأجلاف، بل ينبغي أن يلتفت في هذا المقام لمقال من جار عن الوفا[3].

قال «ابن الصلاح» -بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى-: إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس -فيما نعلم- فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف، ويثبت فيه لفظا آخر، أما «ابن الطيب» فقال: ما رأيت أحداً من الأشياخ المحققين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية، والألفاظ

[1]- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة لحديثي، د ط، دار الرشيد-العراق 1981ه، ص 22

[2]- نفسه، ص 22-24

[3]- الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص 105-106

اللغوية، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية والصرفية واللغوية، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية.

وأخيرا: الحق ما قاله الإمام «ابن مالك»، لا ما قاله «أبو حيان»، وكلام ابن الضائع كلام ضائع[1].

هؤلاء يردون اعتراضات المانعين في سهولة ويسر: أما المانع الأول وهو تجويز الرواية بالمعنى فيجيبون عليه بأن الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلي فحسب، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظا في معناه عربي يحتج بكلامه في اللغة، ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه حتى إذا شك راوٍ عربي أثبتوا شكه ودونوه مبالغة في التحري والدقة هذا إلى جانب أن كثيرا من الرواة صحابة وتابعين.

أما المانع الثاني وهو وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية فهو شيء إن وقع قليل جدا يبنى عليه حكم وقد تنبه إليه الناس و تحاموه ولم يحتج به أحد[2].

ج- طائفة المتوسطين:

التوسط بين المنع والجواز، ومن أبرز ممن نهج هذا المنهج أبو إسحاق الشاطبي (790ه) فقد قسَّم الحديث إلى قسمين[3]:

القسم الأول: يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

القسم الثاني: عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قُصِد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية وهذا يصح الاستشهاد به في العربية[4].

---

[1]- السابق، ص 108-109

[2]- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص 46-47

[3]- الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص 09

[4]- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة لحديثي، ص 26

ثم أضاف محمد الخضر حسين (1377ه) قسما ثالثا، هو في الواقع تفصيل لما أجْمَلَ الشاطبي.

من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة والقواعد وهي ستة أنواع:

- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، ومحاسن بيانه.
- ما يروى من الأقوال التي يتعبَّد بها.
- ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.
- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدتْ ألفاظها، سواء أكان ذلك من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أم الصحابة، أم التابعين، الذين ينطقون الكلام العربي فصيحا.
- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة.
- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى[1].

[1]– الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، ص 09–10

المبحث الرابع: الشاهد النحوي من كلام العرب

يعتبر كلام العرب المصدر الثالث لما يستشهد به في النحو واللغة.

01/ تعريف كلام العرب والحدود المكانية والزمنية للأخذ بالشاهد النحوي

أ- تعريف كلام العرب :

ويقصد به "كلام القبائل العربية المقصودة بفصاحتها وصفاء لغتها من منثور و منظوم قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولدين وفشو اللحن"[1].

ب- الحدود الزمانية والمكانية للأخذ بالشاهد النحوي

- **الحدود المكانية:**

قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى (بالألفاظ والحروف): "كانت قريش أجود انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، و أحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم أُقتديَ وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ وما معظمه، وعليهم أتكل في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. ولم يؤخذ عن غيرهم مثل "لخم، جذام"، ولم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاوز سائر الأمم الذين حولهم"[2].

وهذا يدل على أن أهل قريش كان لهم الحظ الأوفر للأخذ عنهم.

---

[1]- الشاهد النحوي وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة لحديثي، ص 77

[2]- الاقتراح في أصول النحو، الإمام جلال الدين السيوطي، ص 47

وضع ابن جني حدودا مكانية للاستشهاد بكلام العرب، وقام بحصر هذه الحدود بسكان البادية، ولكنه لم يفصل في ذلك، ولم يذكر لنا القبائل البدوية التي يحتج بكلامها، لأن اللغات على اختلافها كلها حجة[1].

لقد فرق النحاة بين لهجات القبائل التي كانت تتمركز في وسط الجزيرة ولهجات تلك التي كانت تقيم على أطرافها، ويلاحظ أن النحاة اعتنوا عناية خاصة بلغة البادية، وعدها مصدر دراسة اللسان العربي الفصيح، ولهذا انكبوا على دراستها واستخراج أصولها، فلطالما عد علماء اللغة البدو حجة لا يعتريها الشك في جميع مسائل اللغة، وكم من خلاف بين علماء اللغة حول التفسير لصاحب بيت من الشعر، أو حول صحة تعبير من التعبيرات رفعه حكم بدوي حاضر عرضا، مثل ما حدث مع سيبويه والكسائي عندما اختلافا في المسألة الزنبورية[2].

لقد اختلفت درجة الاحتجاج بالقبائل على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم[3].

- **الحدود الزمانية :**

أما الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية[4].

لقد اهتم العلماء في الأخذ عن كلام العرب في جميع أبحاثهم ومن ينعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر على

[1]– الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية للكتاب، ط4، ج2، ص 12

[2]– الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس، سميرة جداين، مذكرة دكتوراه، ص 44

[3]– في أصول النحو، سعيد الافغاني، ص 21

[4]– نفسه، ص 19

السواء في إثبات معنى أول استعمال كلمة، ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر[1].

03/ شروط قبول الرواية وموقف النحاة منها

أ-شروط قبول الرواية:

- المسموع إما مطرد وإما شاذ وهو أربعة أنواع:

مطرد في القياس والاستعمال معا.

مطرد في القياس شاذ في الاستعمال.

مطرد في الاستعمال شاد في القياس.

شاذ في القياس والاستعمال معا.[2]

- لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي.
- يقبل ما ينفرد به الفصيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد يتكلمون بها.
- اللغات على اختلافها حجة كلها. (المقصود باللغات هو اللهجات).
- في تداخل اللغات أي إذ اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا.
- إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال.
- كثيرا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ويكون الشاهد في بعض دون بعض.
- لا يحتج في اللغة العربية بكلام المولدين والمحدثين، فابن هرمة آخر الإسلاميين المحتج بأقوالهم، وبشار رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم[3].
- لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا بنثر لا يعرف قائله، وذلك خوفا أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته. ومن هذا يعلّم أنه يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[4].

---

[1]- السابق، ص 59

[2]- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص 110-112

[3]-في أصول النحو، سعيد الافغاني، ص 62-64

[4]- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، ص 149

ب- موقف النحاة من الاستشهاد بكلام العرب :

لقد اعتمدوا على الشعر أكثر من النثر ولكن ليس على وجه الإطـــلاق بـــل هـــو مخصص في:

- انتقاء الغريب من الشعر عموما.
- الاعتماد على الرجز أكثر من غيره من الشعر خصوصا، وسمته العامة "الغرابة و الوعورة ".

إن علماء النحو بعد أن صرفوا أنفسهم عن القرآن والحديث مع ما أحيطا به مـــن توثيق في الرواية أهمهم أن تكون المادة اللغوية التي يدرسونها نقية أصلية وهذه النقـــاوة والأصالة لا تتوافر فيما يتداوله الناس في شؤون حياتهم العامة من النثر والكلام العادي. إنّ الشعر يتميز بصورة أوضح عن النثر، إذ لـــه ســـرعة حفظـــه وانتشـــار أكبـــر لأن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ويتحقق له بذلك التداول والانتشار.

وعمدوا أيضا إلى اختيار الغريب المتوعر الذي يحمل سمات البادية فعلا أو مشابها لها في الغرابة والوعورة.

إن أساس تفضيل الشعر على النثر وانتقاء نوع منه دون الآخر في الدراسة عنـــد علمائنا الأقدمين هو الاطمئنان إلى الصفاء والنقاوة في اللغة، ويتحقق ذلك فـــي البـــداوة والوعورة والغرابة[1].

حرص علماء العرب على لغتهم وذلك من خلال وضع بعض القواعد والشـــروط للاستشهاد بها فلا يؤخذ إلا عن عربي فصيح وهذا من أجل سلامة اللغة والخوف عليهـــا من الاندثار.

[1]-الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ص120

الفصل الثاني

التعريف بابن الحاجب وبكتابه وبشارحه

المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكافية في النحو وبشرح الرضي

المبحث الثالث: التعريف بشارح الكتاب(الرضي الاستراباذي)

المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب

01/ نبذة عن حياة ابن الحاجب

أ- اسمه :

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة المحقق جمال الدين أبو عمرو، المعروف بابن الحاجب الكردي، الدويني الأصل، الإسنائي المولد، المقرئ، النحوي، الأصولي، الفقيه المالكي، صاحب التصانيف المشهورة به[1].

ب- مولده ونشأته:

"ولد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة بأسنا من صعيد مصر وكان أبوه صاحب الأمير موسك السلاحي، ودخل به أبوه القاهرة فحفظ القرآن وقرأه ببعض الروايات على الشاطبي وسمع منه التيسير والشاطبية واشتغل في صغره ثم قرأ جميع القراءات على العديد من الشيوخ، ثم دخل دمشق وسمع على بعض شيوخها ولزم الاشتغال حتى ضرب به المثل وتكرر دخوله دمشق وأخر ما دخلها سنة سبع وعشرة وستمائة فاشتغل ودرس بالجامع الأموي بزاوية المالكية منه وهي شمال محراب الحنابلة الذي يلي الصحن الجامع فأكب الفضلاء عليه وانتعوا به كثيرا، ثم وقع خلاف بينه وبين صاحب دمشق الصالح بن أبي الجيش أمره بأن يخرج من بلده فخرج منها سنة ثمان وثلاثين وستمائة فدخل القاهرة وجلس بالفاضلية موضع الشاطبي وقصده الطلبة ثم توجه إلى الإسكندرية ليقيم بها فمات فيها"[2].

ت- وفاته :

---

[1]- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغرى بردى الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، تح: دكتور محمد محمد أمين، مركز تحقيق التراث، 1993، ج7، ص 421

[2]- ينظر غاية النهاية في طبقات القراء، الإمام أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي (ت: 833ه)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ج1، ص 451-452

توفي ابن الحاجب " ضحى يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست و اربعين وستمائة (646 ه)، قبره خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح بن أبي شامة"[1].

02/ أخلاقه ومكانته العلمية

أ- أخلاقه :

" كان الإمام الحاجب ذا فطنة وذكاء مشهور، قال عنه معاصره ابن خلكان: " كان من أحسن الناس ذهنا".

وكان – كما وصفه ابن أبي شامة- " ركنا من أركان الدين في العلم والعمل، ثقة، حجة، متواضعا، عفيفا، كثير الحياء، منصفا، محبا للعلم وأهله ناشرا له، متحملا للأذى".

ووصفه ابن دقيق العيد بقوله: " كان وحيد عصره علما وفضلا واطلاعا" وقال عنه الذهبي: " كان من أذكياء أهل زمانه و أبلغهم بيانا"[2].

قال الشيخ أبو شمامة:" وكان من أذكى الأمة قَريحة، وكان ثقة حجة متواضعا عفيفا، كثير الحياء، منصفا محبا للعلم وأهله ناشرا له، متحملا للأذى، صبورا على البلوى"[3].

لقد جمع ابن الحاجب بين العلم والأخلاق وهذه صفات العلماء الكبار.

ب- مكانته العلمية :

هو واحد من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي؛ فقد كان شيخ المالكية في زمانه.

وصنف في مذهبه التصانيف القيمة، ومن أشهرها: "جامع الأمهات".

---

[1]- الديباج المهذب في معرفة علماء أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، دار التراث، ج2، ص 89

[2]- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة (ت:733ه)، تح: د محمد محمد داود، رفع عبد الرحمان النجدي، دار المنار القاهرة، ص 30

[3]- البداية والنهاية، للحفاظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمر كثير القرشي الدمشقي (701-774ه)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر، ج17، ص 301

كما يعد ابن الحاجب واحدا من كبار علماء الأصول، وله في هذا الفن كتابان نالا شهرة واسعة هما: "منتهى الأصول"، و "مختصر الأصول".

وقد برع في العربية وعلومها، كما اهتم بالقراءات القرآنية[1].

كان مُدَرسا للمالكية وشيخا للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية بدمشق، وكان ركنا من أركان الدين في العلم والعمل، بارعا في العلوم، متقنا لمذهب مالك بن أنس، رحمه الله[2]. فقد دل كل هذا على شخصية علمية أحاطت بكل فروع العلم، فكان موسوعة عصره.

03/ شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته

أ- شيوخه :

لقد عاصر ابن الحاجب العديد من كبار العلماء فكان له نصيب من أن يتلقى العلم على يدهم، فمن بينهم:

- الإمام الشاطبي: "قاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي (539-590ه)"[3]، قرأ عليه ابن الحاجب بعض القراءات وسمع منه الحديث وتأدب عنه[4].
- أبو الفضل الغزنوي: "محمد بن يوسف بن علي أبو الفضل الغزنوي الحنفي (522-599ه)"[5]، قرأ عليه ابن الحاجب القراءات[6].

---

[1]- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة، ص 31

[2]- البداية والنهاية، ابن كثير، ج17، ص 301

[3]- سير أعلام النبلاء، للأمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (673-748ه)، بيت الأفكار الدولية، ج1، ص 3069-3070

[4]- ينظر الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، الإمام أبي فضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي الشافعي ت:748ه، تح: سعد محمد حسين، الدار المصرية 1966، ص 353

[5]- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص 250

[6]- ينظر الطالع السعيد، للأدفوي، ص 353

- البوصيري: "أبو القاسم البوصيري هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري (506-598ه)"[1]، سمع منه ابن الحاجب الحديث وأخذه عنه[2].
- القاسم بن عساكر: " القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي ابن عساكر؛ القاسم الإمام المحدث، الحافظ، العالم الرئيس، بهاء الدين أبو محمد، القاسم ابن الحافظ الكبير (527-600ه)"[3]، سمع منه ابن الحاجب الحديث[4].
- أبو الجود اللخمي: "غياث بن فارس بن مكي بن عبد الله أبو الجود اللخمي المنذري المصري الضرير(518-605ه)"[5]، قرأ عليه ابن الحاجب القراءات[6].

وغيرهم الكثير من العلماء رحمهم الله.

ب- تلاميذه :

تلقى العلم على يد ابن الحاجب العديد من كبار العلماء من بينهم:

- المالك الناصر داود بن الملك المعظم: توفي سنة(750ه)، قرأ الكافية على ابن الحاجب، أشار عليه بنظمها المسمى الوافية.
- جمال الدين بن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي (600-683ه)، جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد من عمله.
- كمال الدين الزملكاني: عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري توفي سنة(651ه)، أخذ عن ابن الحاجب القراءات القرآنية.
- الرضي القسطنطيني: أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي(608-690ه)، أخذ عن ابن الحاجب العربية.

---

[1]- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1968م/1387ه، ج1، ص 375

[2]- ينظر الطالع السعيد، للأدفوي، ص 353

[3]- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، ج1، ص 3064-3065

[4]- ينظر الطالع السعيد، للأدفوي، ص 535

[5]- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج2، ص 04

[6]- ينظر الطالع السعيد، للأدفوي، ص 353

- النصيبي: محمد بن أبي العلاء بن مبارك الموفق أبو عبد الله الأنصاري النصيبي البعلبكي الشافعي (617-790ه)، سمع عن ابن الحاجب الكافية[1].

وغيرهم من العلماء الكبار في العديد من مجلات العلوم كالفقه والنحو والحديث والقراءات القرآنية رحمهم الله.

ت- **مؤلفاته :**

كان لابن الحاجب العديد من المؤلفات تتضمن فروعا كثيرة من مجالات العلوم كالنحو والصرف، والفقه، والقراءات، والتراجم، ولعروض، والعقيدة.

من أهمها:

- في النحو والصرف والعروض:
  - الكافية في النحو.
  - شرح الكافية.
  - الوافية، نظم الكافية.
  - شرح الوافية.
  - الشافية.
  - الإيضاح شرح مفصل الزمخشري.
  - الأمالي النحوية.
  - المقصد الجليل في علم الخليل.
- في الأصول والفقه:
  - منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل.
  - مختصر المنتهى.
  - جامع الأمهات[2].

[1]- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة، ص 33-34

[2]- نفسه، ص 36-35

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكافية في النحو وبشرح الرضي

01/ التعريف بكتاب الكافية لابن الحاجب

الكافية كتاب عظيم الفائدة، جليل القدر، بسط فيه مؤلفه القول في معظم مسائل النحو بسطا على علم وفير، ورأي حصيف، وفهم صحيح، ووعي عميق بأسلوب متمكن من مادته لها[1]، عرفها كشف الظنون بأنها «مختصرة معتبرة غنية عن التعريف وهي دستور هذا الفن إذ بها تعرف أكثر مسائله»[2]، اسمها الكامل (كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب)، وهي مقدمة شاملة في علم النحو، تكفي الدارس ليحيط علما بالموضوعات الأصول في علم النحو، بعيدا عن كثير من التفاصيل والفروع والخلافات، وهو ما قصد إليه ابن الحاجب[3]، ولكنها بالرغم من إيجازها أحاطت بمسائل النحو بطريقة غير مخلة، فقد انتظمت مسائل النحو في سلك الكافية انتظاما سليما، فأعجب الناس بها أيما إعجاب، وتداولوها بالدراسة والشرح وطارت شهرتها في أكثر الأصقاع الإسلامية.

وقد طبعت الكافية مرارا وتسابق العلماء إلى شرحها ونظمها والتعليق عليها واختصارها، ذلك لملاءمتها للدرس النحوي، ومن مظاهر إعجاب الناس بها أن نظم بعضهم فيها شعرا فقال:

مَا أَبْصَرَتْ عَينَي بِمِثْلِ الكَافِية مَجْمُوعَة تَرْوِي المَآرِبَ شَافِية

---

[1]– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، القسم الأول– مج1، طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1414ه/1993م، ص 09

[2]– المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، كلية الآداب–جامعة الكويت، ط1، 1980م/1400ه، ص 60

[3]– الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف والخط، تح: صالح عبد العظيم الشاعر لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: 646ه)، مكتبة الآداب القاهرة، ص 04

يَا طَالِبا للنَحْوِ الْزَمْ حِفْظَهَا وَاعْلَمْ يَقِينا أَنَّهَا لَكَ كَافِيـــــــــــية[1]

وقد طبعت الكافية مرارا، وتسابق العلماء غلى شرحها ونظمها والتعليق عليها واختصارها، حتى تجاوزت المائتي شرح وتعليق واختصار[2].

02/ التعريف بشرح الكافية للرضي

هو واحد من أكثر من مائة شرح على كافية ابن الحاجب في النحو، وقد نال شهرة عظيمة وتبوأ منزلة رفيعة في نفوس العلماء[3]، وتم شرح الكافية سنة ست وثمانين وستمائة، ولم ينقل الشرح من العجم إلى الديار المصرية إلا بعد أبي حيان وابن هشام[4].

وهو كتاب عظيم القدر جليل الفائدة، جمع من مسائل النحو الشيء الكثير، وحشد فيه مؤلفه آراء جمهرة النحاة، وناقشها وأورد فيه آراء جديدة واختيارات خاصة. ويقول عنه الموسوي : "وهو شرح لطيف وكتاب طريف، فاق جميع مصنفات الفريقين في الاشتمال على التحقيق والتدقيق، وإعمال الفكر العميق"[5].

وقد جاء في مقدمة الرضي لشرحه على الكافية أنه فعل ذلك استجابة لرغبة أحد الذين قرأوا عليه كتاب الكافية، فأراد أن يعلق عليها ما يشبه الشرح، ثم اقتضى الحال بعد الشروع أن يتجاوز الأصول إلى الفروع[6].

---

[1]– شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمر وعثمان ابن الحاجب، تح: د. جمال عبد العاطي مخيمر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة مكرمة– الرياض، ط1، 1418ه/1997م، ص 44–43

[2]– شرح العصام على كافية ابن الحاجب، إبراهيم بن محمد بن عربشاهالإسفراييني المشتهر بعصام الدين(879ه–951ه) تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 1971، ص 09

[3]– اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي، مذكرة ماجستير، أ. د رياض بن حسن الخوام، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى–المملكة العربية السعودية، ص 08

[4]– خزانة الأدب للبغدادي ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1093/1030، ج1، ص 29

[5]– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414ه/1993م، م1، ص 36

[6]– شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، جامعة قاريونس– بنغازي، ط2، 1996م، ص 06

أما طاش كبرى زاده يذكر في كتابه : "وأجل شروحها الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار مسير الصبا والأمطار(شرح نجم الأئمة رضي الدين الاستراباذي)، وهو شرح عظيم الشأن، جامع لكل بيان وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها، ولم يغادر من الفوائد صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها"[1].

أما السيوطي في بغية الوعاة يقول : "الرضي الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب لم يؤلف على الكافية بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا، وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر، فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها"[2].

ويقول البغدادي في مقدمة خزانته : "وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء ودقق النظر فيه أماثل الفضلاء، وكفاه الشرف والمجد ما اعترف به السيد والسعد، لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة، وتقريرات رائقة، وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة وكالأمة الممسوخة"[3].

أما الشريف الجرجاني فقال : "إن شرح الكافية للعالم الكامل، نجم الأئمة وفاضل الأمة محمد الرضي الإستراباذي، تغمده الله بغفرانه، واسكنه بحبوحة جنانه كتاب جليل الخطر محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاته، ومن فروعه على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ

[1]– مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، بطاش كبرى زاده، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ط1، 1405ه/1985م، ص 170

[2]– بغية الوعاة، 567/1

[3]– خزانة الأدب للبغدادي ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1093/1030، ج1، ص03

في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه، وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم"[1].

ويذكر الرضي في مقدمته الموجزة للكتاب سبب وضعه لكتابه فيقول: «وبعد، فقد طلب إلي بعض من اعتنى بصلاح حاله، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي، فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللج، والسالك لمثل هذا الفج، من الفطنة الوقادة، والبصيرة النقادة، بذلا لمسؤوله، وتحقيقا لمأموله»[2].

03/ منهج الرضي في شرح الكافية

وقع اختلاف بين المهتمين بدراسة شخصية الرضي في تحديد منهجه الذي سار عليه في شرحه لكتاب الكافية وانتمى إليه ودافع عنه[3]. فالرضي « يعمد إلى نص من الكافية ثم يبسط القول فيه، ويذكر ما يدور حول هذا الموضوع من خلاف وآراء، ويبدي رأيه في معظم المسائل، ويستقل في كثير من الأحيان بآراء خاصة به، ويؤيد ويعارض، مع التعليل والتدليل لما يختاره من آراء أو يرده، ويورد اعتراضات يتخيلها ثم يجيب عنها بالجواب الذي لا محيص عنه»[4].

أما محقق شرح الرضي على الكافية الدكتور يوسف عمر قال بأنه :"امتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي وحرية الفكر، فلم يتحيز ولم يتعصب لمذهب معين لأحد ممن سبقوه، وعلى ميله الغالب إلى مذهب البصريين، وتمجيده لإمام النحو «سيبويه» وتقديره لكتابه يختار بعض آراء الكوفيين ويدافع عنها، بل إن ذلك ظهر في كثير من

---

[1]– السابق، 30–29

[2]– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العلمية بيروت–لبنان، 1971م، ج1، ص 14

[3]– اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية دراسة نحوية، حسان محمد علي تايه، مذكرة ماجستير، أ. د محمد علي زرندح، كلية الآداب الجامعة الإسلامية –غزة، 1432ه/2011م، ص 16

[4]– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ص 51

تعبيراته التي وردت في هذا الشرح وهو إلى ذلك قد ينفرد برأي خاص في بعض المسائل بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفندها، ويرجح بعضها ويدافع دفاعا قويا[1].

وقد يميل الرضي أحيانا في شرحه إلى الإطناب المذموم، وبعض الغموض في تفسير بعض عباراته التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير[2]، يقول عنه الدكتور حسن" عمر: "تبينت طريقة الرضي في عرضه لمسائل هذا العلم وأسلوبه في نقد ما يعرض له من آراء العلماء، كما تبينت ما في بعض عباراته من الغموض الذي يحتاج إلى التوضيح والتفسير، فهو عندما يقصد المبالغة في الشرح والتوضيح، يسرف في التكرار وفرض الأمثلة، ويستطرد إلى ما ليس من موضوع البحث، وحين يعود إلى ما كان فيه يكون قد طال الفصل وكثر الاستطراد"[3].

وقد أقام الرضي منهجه في شرحه على الأسس التالية:

- عرض ما قاله ابن الحاجب في كافيته، ثم شرحه بالتفصيل، والتعليق عليه، مع مخالفته أحيانا، وموافقته أحيانا أخرى، دون التعصب لمذهب معين ممن سبقوه. وهو مع ميله الغالب إلى المذهب البصري، واعتماده اعتمادا كبيرا على آراء سيبويه في كتابه، اختار بعض آراء الكوفيين ودافع عنها، وربما انفرد برأي خاص في بعض المسائل، بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفندها، كل ذلك في استقلال رأي وحرية تفكير.
- الاستشهاد بكثرة بآيات القرآن الكريم، وبالقراءات القرآنية، ومن البديهي القول إن القرآن يعد قمة الاستشهاد على علوم اللغة، وخاصة النحو منها.

[1]– شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر، ص 07

[2]– اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية دراسة نحوية، حسان محمد علي تايه، مذكرة ماجستير، ص 17

[3]– شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر، ص 11

- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، والرضي بهذا الأمر، يخالف بعض النحويين الذين لم يجيزوا الاستشهاد به بحجة أنه قد يروى بمعناه لا بلفظه، فهو مع جمهرة اللغويين الذين انتهوا إلى صحة الاستشهاد بالحديث.
- الاستشهاد بالشواهد الشعرية، وقد بلغت في الطبعة التي اعتمدنا عليها واحد وأربعين وتسعمئة شاهد؛ أما البغدادي شارح شواهده، فقد جعلها سبعا وخمسين وتسعمئة.
- الاستشهاد بكلام الإمام علي بن أبي طالب المنسوب إليه في نهج البلاغة.
- عرض آراء العلماء في المسألة النحوية الواحدة، ثم الإدلاء بدلوه فيها من دون تعسف أو تعصب متبعا مبدأ «لا عصمة لباحث».
- إظهار مقدرته اللغوية أحيانا، باللجوء غلى المبالغة في تطبيق الأحكام النحوية، واستقصاء الأمثلة، والافتراضات اللغوية النظرية، والتعليل الفلسفي المنطقي البعيد عن الواقع اللغوي[1].

ولقد كان الرضي يذكر فقرات من الكافية، ثم يعقِّب على ذلك بشرح الموضوع، ولا يتقيد بها ذكر ابن الحاجب في المتن، بل كثيرا ما يعقِّب عليه، ويستدرك عليه ما فاته، ومن الأمثلة على ذلك:

- أخذه عليه قوله: «بِصِلَة» في تعريفه الموصول، بأنه: «مالا يتم جزءا إلا بِصِلَة وعائد».

وينتهي الرضي مصوبا قائلا: «ولو جعل موضع (بِصِلَة): (بِجُملة)، لارتفع الإشكال»

- اعتراضه على تعريفه للمركبات، بأنها كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة بقوله: «لا يطلب في الحد العموم، فلا حاجة إلى قوله (كل)، وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشيء.

[1]– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د: إميل بديع يعقوب، ص 14-15

- تعليقه عليه في تعريفه لاسم التفضيل «بأنه ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعل»[1].

فهو يرى أنَّ هذا التعريف ينتقض بقولنا: فاضل وزائد وغالب، وأن ابن الحاجب لو تجنب ذلك، فقال إنه: «ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أي في الفعل المشتق هو منه»، فإن هذا التعريف ينتقض بمثل (طائل) أي زائد في الطول على غيره.

اعتراضه على ابن الحاجب في تعريفه للفعل المبني للمجهول بأنه «ما حذف فاعله» يقول: إنَّ ذلك أمر مطرد عند سيبوبه، لكنه غير مطرد عند الكسائي، لأنه يذهب إلى حذف الفاعل الأول في باب التنازع، نحو: ضربني وضربت زيدا، وكذلك عند الأخفش، فإنه يحذف الفاعل، مستشهدا بالآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[2] ويبني على هذا الأساس قوله: إن الحد الذي ذكره ابن الحاجب لا يكون حدا تاما إلا إذا قيل: «هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله».

وكان الرضي يفيض في الشرح ويبسط الموضوع، فهو بعد أن ذكر تعريف ابن الحاجب للمعرفة بأنها: «ما وضع لشيء بعينه» وعقب عليه بقوله: «ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح»[3].

04/ أسلوبه

لقد اصطبغ أسلوب الرضي بصبغة بيئته وعصره، مما يدفع القارئ إلى أن يكد ذهنه حتى يفهم المراد، ولقد كان واسع الاطلاع، ملما بآراء العلماء، دقيق العبارة[4].

كان طغيان الفلسفة والمنطق على علوم العصر بعامة، وعلى علم النحو خاصة ظاهرا جليا، ومن اجل هذا لم يخل هذا الشرح من بعض الغموض في كثير من الأحيان ولو

---

[1]– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة المملكة العربية السعودية، قسم2، م1، ط1، ص 15

[2]– مريم، الآية: 38

[3]– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، ص 16-15

[4]– نفسه ص20

تتبعته لوجدته يستخدم ألفاظ المناطقة بكثرة من أمثال: الحد، الماهية، ماهية الشيء، الاستغراق الذهني، العرض والجوهر، ونحو ذلك:

أ- الاستطراد:

وهذا يجر الرضي في بعض الأحيان إلى الاستطراد، والخروج عن الموضوع، وقد يكون هذا الخروج إلى مسألة نحوية لكن لا علاقة لها بالباب، أو إلى موضوع غير النحو.

ومن أمثلة الاستطراد في كتابه: خروجه من الحديث عن قوله: جاؤوا قضهم بقضيضهم. إلى الحديث عما يشبهها نحو كلمته: فوه إلى في.

ثم قال: وهذا شيء قد عرض استطرادا، ولنعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم.

ب- كثرة الإحالات:

وهو مع ذلك لا يحب تكرار الحديث على مسائل، ولذا بلغت الإحالات في كتابه عددا لا يستهان به، فبلغ إحالته على ما مر يزيد على مائة وعشرة مواضع، أما الإحالات على ما يجيء فقد بلغت ما يزيد على ستين ومائتي موضع.

ت- الدقة في التعبير واختيار الألفاظ:

ويحرص الرضي على الدقة في اختيار الألفاظ التي تدل على المراد دلالة واضحة[1].

ث- التقيد بذكر نص المؤلف في الكافية:

لقد كان الرضي حريصا على نقل عبارة المؤلف كما هي، ثم يقوم بشرحها وتحليلها والتعقيب على آراء النحاة بضرب الأمثلة وذكر الشواهد[2].

---

[1]- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، م1، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة ط1، المملكة العربية السعودية 1414ه/1993م، ص58/59

[2] - منهج الرضي ومذهبه النحوي من خلال شرحه على الكافية، آدم حسن عمر علي، مذكرة دكتوراه، أ. د صالح حسين، كلية الدراسات العليا(اللغة العربية)، جامعة أم درمان الإسلامية، 1430ه-2009م ص 45

ج- الاحتجاج بالحديث الشريف:

لقد سلك الرضي في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي مذهب المتأخرين الذين أجازوا الاستشهاد به كابن مالك وابن الأنصاري.

ح- عدم تخريج الشواهد النحوية:

وكان لا يخرج الآيات القرآنية والشواهد والأحاديث النبوية، وأقوال العرب الذين يحتج بكلامهم. فكان لا يذكر اسم السورة ولا رقم الآية التي استشهد بها[1].

خ- الولع بالعلل النحوية:

ومن خصائص أسلوب الرضي في شرح الكافية عنايته الشديدة بإيراد العلل النحوية، ولا تكاد تحلو مسألة من المسائل التي تناولها بالشرح والتحليل من ذكر علة[2].

[1] - السابق، ص 51-52

[2] - نفسه، ص 59

المبحث الثالث : التعريف بشارح الكتاب (الرضي الاستراباذي)

01/ نبذة عن حياة الرضي

رضي الدين الاستراباذي محمد بن الطاهر الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق عليه السلام المعروف بالموسوي[1]، ولقبه نجم الأمة، عالم العربية، أصله من أستراباذ[2]، ولد سنة (624 هجري تقريبا)[3]، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة[4]، صاحب ديوان الشعر ذكره الثعالبي في كتاب اليتيمة[5].

اشتهر له شرحه على الكافية في النحو لابن الحاجب[6]، وقد وصف السيوطي هـذا الشرح بأنه لم يؤلف على الكافية بل في غالب كتب النحو مثله جمعـا وتحقيقـا وحسـن تعليل، وقد أكب الناس على هذا الشرح وتداولوه واعتمده شيوخ العصر فـي مصـنفاتهم ودروسهم[7]، وشرحه على مقدمته الصرفية المسماة بالشافية[8]، فرغ من تأليفه شرح الكافية في سنة (683ه)[9].

---

[1]– أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي (ت: 1307ه/1889م)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ج3، ص 51

[2]– الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف الرياض، ط1، 1413ه/1992م، ص 140

[3]– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ص 25

[4]– الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، ص 140

[5]– أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي، ص 51

[6]– النحو والنحاة المدارس والخصائص، خضر موسى محمد حمود، عالم الكتب بيروت–لبنان 1423ه/2003م، ط1، ص 156

[7]– الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، ص 141

[8]– النحو والنحاة المدارس والخصائص، خضر موسى محمد حمود، ص 156

[9]– الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، ص 141

اختلف الرواة في تاريخ وفاته ويغلب أن يكون في سنة (1287/686)[1]، وهناك من قال توفي في سنة (684ه)[2].

02/مكانته العلمية

الرضي الاستراباذي هو عالم معروف وله مكانة عظيمة بين العلماء، وقد اشتهر بكتابه شرح الكافية الذي أفاد العلماء والدارسين حيث أقبلوا عليه بشكل كبير، وهنا سأعرض عليكم بعض آراء العلماء الذين تحدثوا عنه:

لقد ذكره السيوطي في كتاب بغية الوعاة قائلا: "صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها –بل ولا في غالب كتب النحو– مثلها، جمعا وتحقيقا، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها، ولقبه نجم الأئمة، ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته، إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة"[3].

وذكره أيضا عبد القادر بن عمر البغدادي في مقدمة كتابه خزانة الأدب قائلا: "هذا شرح شواهد الكافية لنجم الأئمة، وفاضل هذه الأمة، المحقق محمد ابن الحسن الشهير بالرضي الاستراباذي، عفا الله عنه ورحمه، وهو كتاب عكف عليه تحارير العلماء، ودقق النظر فيه أماثل الفضلاء."[4].

وكذلك ذكره صاحب كتاب مفتاح السعادة في حديثه عن شرح كتاب الكافية لابن الحاجب قائلا: "وأجل شروحها الذي سار ذكره في الأمصار والأقطار مسير الصبا والأمطار: شرح نجم الأئمة رضي الدين الاستراباذي، وهو شرح عظيم الشأن، جامع لكل

---

[1]– النحو والنحاة المدارس والخصائص، خضر موسى محمد حمود، ص 156

[2]– ينظر الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، ص 141

[3]– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي (ت: 911ه)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، ج1، 1399ه/1979م، ص 567

[4]– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج1، ص 03

بيان وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلاها، ولم يغادر الفوائد صغيرة ولا كبيـــرة إلا أحصاها"[1].

03/ مؤلفاته

لا تذكر المراجع غير ثلاثة كتب للرضي وهي:

- شرحه لكافية ابن الحاجب وهي مختصرة في علم النحو.
- شرحه لشافية ابن الحاجب وهي مقدمة موجزة في علم الصرف.
- شرح القصائد السبع العلويات لابن أبي الحديد والكتاب لا يزال مخطوطا[2].

[1]– مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، م1405ه/1980م، ص 170

[2]– ينظر إلى شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ص 33

الفصل الثالث

دراسة شواهد الحديث

في الجزء الأول من شرح الرضي

المبحث الأول: شواهد الحديث في الجملة الاسمية

المبحث الثاني: شواهد الحديث في الجملة الفعلية

المبحث الثالث: شواهد الحديث في مسائل نحوية متفرقة

تضمن الجزء الأول من شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ثلاثة عشر قولا نسبها الرضي الاستراباذي إلى الرسول ﷺ، وهي موزعة عبر أبواب نحوية مختلفة اتصل بعضها بالجملة الاسمية واتصل البعض الآخر بالجملة الفعلية، وكان الصنف الثالث مسائل نحوية متفرقة.

المبحث الأول: شواهد الحديث في الجملة الاسمية

1- تطابق المبتدأ الوصف مع ما بعده[1]

الشاهد: " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[2]

موضوعه: تناول الرضي هذا الشاهد في معرض حديثه عن الأحكام النحوية المتعلقة بالمبتدأ عندما يكون وصفا وعلاقته بمرفوعه نحو قولك: أقائم الزيدان؟

ولقد نص كثيرون من النحاة على أن هذا الوصف لا يُثنى ولا يُجمع، قالوا: أقائم الزيدان؟ لا يثنى ولا يجمع لأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا[3].

وقال أبو القاضي أبو محمد حوط الله: هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم: "أوَ مُخرِجي هُمْ"؟ قال ابن هشام الخضراوي: قلت لأبي محمد: يكون ك "يتعاقبون فيكم ملائكة"، فسكت. قال ابن هشام: إن لم يكثر فهذا وجهه، وإن كثر فعلى التقديم والتأخير. يعني: على أن يكون الوصف خبرا مقدما، وما بعده مبتدأ[4].

---

[1] – شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، جامعة قاريونس – بنغازي، ط2، 1996م، 1/ 223–228

[2] – صحيح البخاري، البخاري، تح: أحمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422ه، 115/1، رقم الحديث 7486:

[3] – التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم–دمشق، ط1 ج3، 1420ه–2000م، ص 271

[4]– نفسه، ص 272

ولقد أجاز النحويون في هذا الوصف إن كان مطابقا لما بعده في إفراد أو تثنية أو جمع أن يكون خبرا مقدما، وما بعده مبتدأ. وإنما تتعين الفاعلية إذا لم يطابق في تثنية ولا جمع.

وذهب جمهور البصريين إلى أن شرطه الاعتماد على أن يتقدمه نفي أو استفهام، أو يقع صلة أو صفة أو حالا أو خبرا أو ثانيا لظننت أو ثالثا لأعلمت[1].

محل الشاهد: أن المرفوع بعد المبتدأ الوصف يكون فاعلا له، مثله مثل المرفوع في لغة " يتعاقبون فيكم ملائكة"، فـــــــــ" ملائكة" فاعل للفعل "يتعاقبون" والــواو فيــه علامــة الجمع.

2- تقدير الخبر إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورا[2]

الشاهد: "سلمان منّا"[3].

موضوعه: يرد الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا[4]، فأما الجار والمجرور فنحو ﴿ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾[5] والجار والمجرور أمره بيِّن، وأما الظرف فنحوُ: ﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ منكُمْ﴾[6]، منكُمْ﴾[6]، والأصل في حكمه النصب وقد يرفع، فأما النصب فقد اختلف فيه النحــاة، فقــد ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبر للمبتدأ، نحــو: "زيــد أمامك، وعمرو وراءك"، وذهب أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب من الكوفيين إلى أنــه لا ينتصب لأن الأصل في قولك: "أمامك زيد" حل أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلــوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل.

---

[1]- السابق، ص 272

[2]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 256/1-243

[3]- المعجم الكبير للطبراني، تح: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط2، 212/6

[4] - المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، ص 67/1-68

[5] - الفاتحة، الآية: 01

[6] - الأنفال، الآية: 42

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيد استقر أمامك، وعمرو استقر وراءك. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك، وعمرو مستقر وراءك[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، ألا ترى أنك إذا قلت "زيد قائم، وعمرو منطلق" كان قائم في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو زيد، فإذا قلت "زيد أمامك، وعمرو وراءك" لم يكن أمامك في المعنى هو زيد، ولم وراءك في المعنى هو عمرو، كما كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفا له نُصب على الخلاف ليفرقوا بينهما[2].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر وذلك لأن الأصل في قولك "زيد أمامك، وعمرو وراءك": في أمامك، وفي ورائك؛ لأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى "في" وفي: حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، كقولك "عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو" ولو قلت "من زيد" أو "إلى عمرو" لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به؛ فدل على أن التقدير في قولك: "زيد أمامك، وعمرو وراءك" زيد استقر في أمامك، وعمرو استقر في ورائك ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف.

وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل –وهو مستقر– قال: لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل يجوز أن يتعلق

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري (م513– ت855 ه)، دار الفكر، ج1، ص 245

[2] – نفسه، ص 245–246

به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[1].

وأما الرفع فيكثر إذا كان الظرف متصرفا مؤقتا إذا وقع بعد اسم عين مقدرٍ إضافة بُعْدٍ إليه، كقولك: زيد مني يومان أو فرسخان، أي: بعد زيد مني يومان أو فرسخان. وقريب منه: دارك من خلف داري فرسخان ونصب فرسخين وشبههما في مثل هذا الوجه أجود منه في نحو: زيد مني فرسخان، ونصب فرسخين في نحو: دراك خلف داري فرسخين، على التمييز، أجود من نصبه ظرفا. فإن قلت: أنت مني فرسخين، على تأويل: أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين، تعين النصب، وكان "أنت" مبتدأ، ومني خبره، وفرسخين ظرفا[2].

محل الشاهد: رفع الظرف لا يكون إلا بعد تمام الكلام، فيخبر عن المبتدأ بجار وجرور، ثم يرد الظرف أو يُستغنى عنه، نحو قول الرسول ﷺ: " سلمان منا"، فـ"منا" جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف خبر للمبتدأ "سلمان".

3- حذف الخبر وجوبا أو جوازا[3]

الشاهد: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[4].

موضوعه: قد يكون حذف الخبر واجبا في الجملة الاسمية، وذلك في مواضع هي:

- أن يقع الخبر كوناً عامًّ والمبتدأ بعد "لولا الامتناعية"، نحو: «لولا عدلُ الحاكم لقتل الناسُ بعضُهم بعضاً».

---

[1] – السابق، ص 246

[2] – شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ - 1990م، 322/1

[3] – شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 285/1-272

[4] – صحيح مسلم، مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء التراث العربي-بيروت، ط2، 350/1، رقم الحديث: 215

- أن يكون لفظ المبتدأ نصًّا في القسم، نحو: «لعمرُ الله لأُجِيدَنَّ عملي»[1].

- أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل دلالة واضحة على أمرين مجتمعين، هما: العطف، والمعية[2]. هذا وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، ففي هذه الأمثلة: أنت ورأيك، وكل رجل وضيعته، وكل ثوب وقيمته.

ذكر الأخفش في كتابه "الأوسط" عن النحويين قولين:

أحدهما: أنه مبتدأ لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ إذ هو كلام تام لأنه في معنى: أنت مع رأيك، وكل رجل مع ضيعته. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن خروف[3].

والقول الثاني: أن الخبر محذوف، وتقديره "مقرونان" أو في معناها. وهذا قول الجمهور. وكان الحذف واجبا لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية إذ قامت مقام "مع"، فلو جئت ب "مع" مكان الواو كان الكلام تاما[4].

- الخبر الذي بعده حال تدل عليه وتسد مسده من غير أن تصلح في المعنى لأن تكون هي الخبر؛ نحو: "قراءتي النشيدَ مكتوباً". وذلك في كل خبر لمبتدأ مصدر في الغالب وبعد هذا المصدر معموله، ثم حالٌ تدل على الخبر المحذوف وجوباً، وتغنى عنه، ولا تصلح في المعنى أن تكون خبراً لهذا المبتدأ[5].

- حذفه من بعض أساليب مسموعة عن العرب؛ منها: حَسْبُك فينامُ الناسُ[6].

محل الشاهد: من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا إلى المصدر وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرا، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في الدلالة عليه.

---

[1]– النحو الوافي، عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، ط15، ص 519/1

[2]– نفسه، ص 520/1

[3]– التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، ص 283

[4]– نفسه، ص 283-284

[5]– نفسه، ص 522/1

[6]– نفسه، ص 524/1

فالأول نحو "تأديبي الغلام مسيئا"، والثاني نحو "أفضل صلاتك خاليا مما يشغلك".

ولا فرق بين أن يكون اسم التفضيل مضافا إلى مصدر صريح، كما مثل، أو مؤول، نحو "أحسن ما تعمل الخير مستترا"، وكذا لا فرق بين أن تكون الحال مفردة كما ذكر، أو جملة كحديث "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[1].

4- خبر إن وأخواتها[2]

الشاهد: "إنّ من البيان لسحرا"[3].

موضوعه : أحكام خبر "إن" مع اسمها

من الأحكام التي أوردها النحاة في هذا الباب:

- يحذف خبر إنّ مع النكرة خاصة؛ نحو قول الأعشى:

إنَّ مَحِلّاً وإنّ مُرتَحلَا وإنَّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهْلَا

أي إنّ لنا محلا وإنّ لنا مرتحلا.

ويحذف مع المعرفة أيضا نحو: إذا قيل لهم إنّ الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيدا، وإنّ عمرا؛ أي إنّ لنا زيدا، وإنّ لنا عمرا[4].

- لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها، ولا على اسمها.

أما معمول الخبر فيجوز أن يتقدم على الاسم، إن كان ظرفا أو مجرورا بحرف جر، نحو: "إنّ عندك زيداً مقيم"[5].

- يجوز أن يؤخر اسم كان واسم إنّ، إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا.

---

[1] - جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ط28، 1414 هـ - 1993 م، 261/2

[2]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 287/1-290

[3]- سنن أبو داود للإمام الحافظ المصنف المتقن أبي داود بن الأشعث السجستاني الأزدي (606-685ه)، دار ابن حزم- بيروت، ط1، ج5، 1418ه/1997م، ص 172، رقم الحديث: 5007

[4]- الخصائص أبي الفتح عثمان بن جني تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ج2، ص273-274

[5]- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ص 302

مثل: "أنّ زيداً في البيت" الخبر في البيت. يجوز أن يتقدم فيقال: " إنّ في البيت زيداً"[1]. إذا كان خبرها ظرفا أو جارا ومجرورا- شبه جملة- فإنه يصح حينئذ توسطه بين هـذه الحروف وبين الاسم، ومن ذلك العبارة المشهورة "إنّ من البيان لسحراً"، "إنّ من الشـعر لحكمة "[2] وقوله تعالى في القرآن :﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[3]، وقوله أيضا: ﴿إِنَّ فِي ذَلِـكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾[4].

محل الشاهد: استعمل الشاهد في إثبات تقدم خبر "إنّ" على اسمها إذا كان شبه جملة جارا ومجرورا.

[1]- شرح الآجرومية، محمد بن صالح العثيمين، من إصدارات مؤسسة الشيخ محمد صالح العثيمين الخيرية، ص282

[2]- النحو المصفى، محمد عيد، دار نشر الثقافة، القاهرة، 4427ه، 1975م ص 287

[3]- الشرح، الآية: 06

[4]- النازعات، الآية: 26

المبحث الثاني: شواهد الحديث في الجملة الفعلية

1-الترتيب بين الفاعل والمفعول[1]

الشاهد: وردت في هذا الباب ثلاثة أحاديث هي:

- " إنما الأعمال بالنيات"[2]
- " إنما الولاء للمعتق"[3]
- لا صلاة لجار المسجد إلاّ في المسجد"[4]

موضوع الشواهد: المواضع التي لا يجوز فيها تقدم المفعول به على الفاعل وهي:

- أن يخشى اللبس فلا يمكن تمييز الفاعل من المفعول، نحو: ضرب عيسى موسى، فإن وجدت قرينة تزيل اللبس جاز تقديم المفعول نحو: ضرب عيسى موسى.
- أن يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول به اسما ظاهرا، نحو: عُدتُ المريض.
- أن يكون كل من الفاعل والمفعول به ضميرا متصلا ولا حصر في أحدهما، نحو: ساعدتُهُ.
- أن يحصر المفعول به بإنما، نحو: إنما ينتظر المريضُ الطبيبَ[5]. أو محصورا ب «إلا»، نحو: ما أكرم سعيد إلا خالدًا[6].

---

[1] – شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 1/196-190

[2]– صحيح البخاري، البخاري، تح: أحمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1 / 1422ه، 1/006، رقم الحديث: 001

[3]– صحيح مسلم، الإمام مسلم، تح: الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة، ط1، 1427ه-2006م، 2/701، رقم الحديث: 1504

[4]– السنن الكبرى، البيهقي، تح: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، 1424ه-2003م 3/81، باب ما جاء من التشديد في ترك الجماعة من غير عذر، رقم الحديث:4942

[5]– نحو اللغة العربية (كتاب في قواعد النحو والصرف)، تح: أسعد النادري، شركة ابناء شريف الانصاري، بيروت، ط2 1418ه- 1997م، ص 496

[6]– النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، دار ابن كثير، بيروت، ط1، ج 1، 1435ه- 2014م، ص 382

محل الشاهد: عندما يرد الفاعل محصورا في المفعول به، فأسلوب الحصر يمنع التقديم والتأخير في الجملة الفعلية أو الاسمية.

2- حذف ناصب المفعول وجوبا أو جوازا[1]

الشاهد: ورد في هذا الباب حديثان

- "اعذرني من عائشة"[2]
- "لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم"[3]

موضوعه: جاء الشاهدان في معرض الحديث عن حذف ناصب المفعول وجوبا وقد يحذف جوازا، بحيث يحذف عَامله قِيَاسا لقَرِينَة وَيجب سَمَاعا فِي مثل وَشبهه لَا إِن لم يكثر اسْتِعْمَاله ك: «الْكلاب على الْبَقر»﴿ انْتَهُوا خَيْرًا﴾[4] «أحشفا وَسُوء كيلة» «من أَنْت زيدا» «كل شَيْء وَلَا هَذَا» «هَذَا وَلَا زعماتك».

يجوز حذف ناصب الْمَفْعُول بِهِ قِيَاسا لقَرِينَة لفظية أَو معنوية نَحْو:(زيدا) لمن قَالَ من ضربت أَي ضربت، وَ (حَدِيثك) لمن قطع حَدِيثه أَي تمم، و (مَكَّة) لمن تأهب لِلْحَجِّ أَي تُرِيدُ أَو أَرَادَ، و (القرطاس) لمن سد سَهْما أَي تصيب.

وَمعنى كَونه قِيَاسا أَنَّهَا لَا يقْتَصر فِيهِ على مورد السماع وَمِنْه فِي الْقُرْآن قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾[5]، أَي أنزل خيرًا. وقوله سبحانه: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾[6]، أَي نتبع.

وَيجب الْحَذف سَمَاعا فِي الْأَمْثَال الَّتِي جرت كَذَلِك فَلَا تغير كَقَوْلِهِم «كل شَيْء وَلَا شتيمة حر» أَي ائْتِ وَلَا ترتكب و (هَذَا وَلَا زعماتك) أَي هَذَا هُوَ الْحق وَلَا أتوهّم وَقيل

---

[1]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 1/339-344

[2]- لم يرد في كتب الأحاديث وهذا يدل على أنه غير مشهور أو موضوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

[3] - صحيح الجامع، الألباني، الصفحة أو الرقم: 5231

[4]- النِّسَاء، الآية: 171

[5]- النَّحل، الآية: 30

[6]- الْبَقَرَة، الآية: 135

التَّقْدِير وَلَا أزعم، وَكَذَا مَا أشبه الْمثل فِي كثرة الِاسْتِعْمَال نَحْو ﴿انتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[1]، أَي وَأتوا بِخِلَاف مَا لم يكثر اسْتِعْمَاله نَحْو انته أمرا قَاصِدا أَي وأت فَإِنَّهُ لَا يجب إِضْمَار فعل قَالَ أَبُو حَيَّان وَقد غفل الزَّمَخْشَرِيّ عَن هَذَا فَجعل «انْتَهوا خيرا» مِنْهُ وانته أمرا قَاصِدا سَوَاء فِي جَوَاب إِضْمَار الْفِعْل[2].

محل الشاهد: الحديث الوارد جاء استطرادًا لمسألة نحوية، وعليه فهو شاهد لغوي، يراد به بيان معنى: عذر، يعذر.

3- المنصوب على الاختصاص[3]

الشاهد: " إنّا معشر الأنبياء فينا بُكْءٌ"[4].

موضوعه: النصب على الاختصاص

المنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر معرفة، يؤتى به ليختص به المعنى، بعد ضمير لغير الغائب، ويعرب مفعولا به لفعل محذوف مع فاعله تقديره: أعني، أو أقصد، نحو: «نحن الضعفاءَ ندعو لإنصافنا»[5].

أركانه: للاختصاص ثلاثة أركان هي المختص وهو الاسم الواقع بعد الضمير، والضمير وهو الخاص بالمتكلم والفعل المحذوف و تقديره: «أخص».

الغرض منه:

---

[1]- النِّسَاء، الآية: 171

[2] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة التوفيقية – مصر، ص 2/16-17

[3]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 1/431-435

[4]- و بكءٌ تعني: أي قلة الكلام إلا فيما يحُتاج إليه، يقال بكأت الناقة والشاة إذا قل لبنها فهي بكى وبكيئة، ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تح: احمد الزاوي، الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط1، 1383ه-1963م، ص 150

ورد هذا الحديث في الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، صهيب عبد الجبار، باب الأنبياء لا نورث بهذا اللفظ «إنا معشر الانبياء لا نورث »، ص 413

[5]- المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412ه-1992م، ص 59

- الفخر، نحو: «نحن العربَ نحمل مشعل العلم و الهداية».
- التواضع، نحو: «أنا المسكينَ أرعى الحمى».
- توضيح ما يتضمنه الضمير من جنس، أو نوع أو عدد نحو: «نحن المتعلمين قدوةٌ للأجيال القادمة ونحو: «نحن الثلاثةَ نخدم وطننا»[1].

صور الاختصاص ثلاث:

الصورة الأولى: أن يكون الاختصاص مقرونا ب (أيّ).

الصورة الثانية: أن يكون معرفا (بأل) دون (أيّ) نحو: العرب أقرى الناس للضيف.

الصورة الثالثة: أن يكون مضافا، قال سيبويه:« أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان، و معشر مضافةً، وأهل البيت، وآل فلان »[2].

- والمنصوب على الاختصاص لا يجوز أن يتقدم على الضمير إنما بعد الضمير حشوا بينه وبين ما نسب إليه أو أخيرا[3].

محل الشاهد:

من الصور التي يرد عليها الاسم المنصوب على الاختصاص أن يكون مضافا، قال أبو عمرو: " إنّ العرب نصبت على الاختصاص أربعة أشياء: معشر وآل وأهل وبني"[4].

---

[1]– السابق، ص 60

[2]– توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى (ابن أم قاسم ت: 749ه) تح: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، مدينة نصر– القاهرة، ط1، م1، 1466ه– 2001م، ص 1150

[3]– ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(745ه)، تح: عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1418 ه–1998م، ص 2249

[4] – شرح الرضي على الكافية، شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، جامعة قاريونس – بنغازي، ط2، 1996م، 432/1

4- وجوب النصب بعد "إنْ" و "لو"[1]

الشاهد: "اطلبوا العلم ولو بالصين"[2]

موضـــوعه: : تطرق الرضي من خلال الشاهد الذي ذكـــره إلـــى حـــروف الشـــرط و التحضيض واختصاصهما.

حروف الشرط:

لو الشرطية غير الامتناعية:

معناها وأحكامها النحوية هي قليلة الاستعمال، ولكن استعمالها قياسي.

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية: وهي تقتضي تعليق أمر على آخـــر- وجودا وعدما- في المستقبل، ولابد لها من جملتين، ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتبـــاط المسبب بالسبب غالبا بحيث لا يتحقق في المستقبل؛ معنى الثانية ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل.

قال النحاة: إن« لو» الشرطية غير الامتناعية شبيهة «بإن» الشرطية فهما يفيـــدان غالبا تعليق الجواب على الشرط ويوجبان أن يكون زمن الفعل جملتي الشرط والجـــواب مستقبلا[3].

أما في شرح المفصل: هو كل حرف دخل على جملتين فعليتين فجعل الأولى سببا للثانية ولم يقع من الحروف كذلك إلا «إنْ» و «لو» وفي إذما خلاف إلا أن "إنْ" يُرتبط بها الشرط المشروط في الاستقبال ولو يرتبطان بها في المضي[4].

إنْ الشرطية:

---

[1]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 1/469-470

[2]- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، عبد الرحمن السخاوي، تح: عثمان الحشت، دار الكتاب العربي، ط1، 1405ه-1985م، ص 125، كتاب العلم والحكمة، حرف الهمزة، رقم الحديث:125

[3]- النحو الوافي، ت: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط1، ج4، ص 494-495

[4]- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي(570ه-646م) ، تح: موسى بناي العليلي، العراق، د ط، ج2، ص 241

للاستقبال وإن دخلت على الماضي، و« لو» عكسه، ويلزمان الفعل لفظا أو تقديرا[1].

حروف التحضيض وهي: لولا، هلاَّ، لوما و ألاَّ، إذا وليهن الفعل المستقبل كن تحضيضا، وإذا وليهن الماضي كن توبيخا.

فإن هذه الأربعة مركبة من حرفين، ولهنّ هذان المعنيان، وتختص في هذين المعنيين بالأفعال [2].

إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع إما ظاهرا، وإما مقدرا يفسره ما بعده: بشرط استقبال زمنه في حالتي ظهوره وتقديره، (لأن أداة التحضيض والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل؛ إذ معناهما لا يتحقق إلا فيه)[3].

محل الشاهد: حروف التحضيض لا تدخل إلاّ على الأفعال، وقد يقدر الفعل بعدها إما مفسرا كما في قولك: هلا زيدا ضربته، أو غير مفسر كقول الشاعر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

أما "إنْ" و "لو" فتقدير الفعل بعدهما لا يحتاج إلى مفسر كما في الحديث "اطلبوا العلم ولو بالصين" والتقدير ولو تطلبونه بالصين.

---

[1]– الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف والخط، ت: صالح عبد العظيم الشاعر لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت:646ه) مكتبة الآداب–القاهرة، ص 55

[2]– شرح المقدمة المحسبة، أحمد بن بابشاذ (ت:469ه)، تح: خالد عبد الكريم، ج1، ص 266–267

[3]– النحو الوافي، تح: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط1، ج4، ص 513

المبحث الثالث: شواهد الحديث في مسائل نحوية متفرقة

1-أنواع الإعراب ودلالاته[1]

الشاهد: " الثيب تعرب عن نفسها"[2].

موضوعه: الفرق بين الإعراب والبناء

فالإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، إلا ترى انك إذا سمعت أكرم سعيد أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له، وموضح عنهن ومنه عربت الفرس تعريباً إذا بزغته، وذلك أن تنسف أسفل حافره، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان مخفيا.

وأصل هذا كله قولهم "العرب" وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب، والبيان.

والمعرب هو صاحب الخيل العراب[3].

وهو أيضا تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظا أو تقديرا[4].

أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا: من السكون أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل.

وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير الإعراب سمى بناء[5].

---

[1]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 1/81-69

[2]- لقد ورد هذا الحديث في كتب الأحاديث بهذا اللفظ "الثيب تعرب عن نفسها" سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير ب (ابن ماجه) (609-673ه)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط1، ص 326.

[3]- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، (ت:392)، ج1، دار الحديث، 2008/01/01م، ص35-36.

[4]- الآجرومية، أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم (ت:763ه) تح: حايف النبهان، تق: محمد حسان الطيان، ص 45.

[5]- الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني، (ت:392ه)، ج1، ص 38

محل الشاهد: استعمل الشاهد في إثبات المعنى اللغوي للفعل أعرب، يُعرب.

2- صرف ما لا ينصرف في الضرورة والتناسب[1]

الشاهد: "خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة"[2]

موضوعه: يجوز صرف ما لا ينصرف في حالتين:

أ- ضرورة الشعر:

يجوز للشاعر صرف مالا ينصرف للضرورة لأنه يرده غلى أصله وهو الرصف، أو يستفيد بذلك زيادة حرفٍ في الوزن.

وقال ابن يعيش: جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشعر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التنوين، وهو من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة[3].

ب- إرادة التناسب:

الواقع اللغوي يشهد أن الممنوع من الصرف جاء مصروفا في بعض القراءات القرآنية، وذلك لمراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة في آخر الجمل لتتشابه في التنوين من غير أن يكون لهذا التنوين داع إلا هذا، ولأن للتناسب إيقاعا عذبا على الأذن وأثر في تقوية المعنى وتمكينه في نفس السامع والقارئ[4].

---

[1]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: 1/106-108

[2]- مسند الشهاب، بن سلامة القضاعي، تح: عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405ه/1985م، 2/230 رقم الحديث: 778

[3]- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(849-911م)، تح: غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ج2، ص76-77

[4]-الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، د.إميل بديع يعقوب، دار الجيل بيروت، ط1، 1413 ه-1992م، ص218-219

ومن هذه الأمثلة قراءة الآية :﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً وَسَعِيرًا﴾[1]، بتنوين سلاسلاً مراعاة لتنوين أغلالاً وسعيرًا بعدها.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَ يُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا، قَوَارِيرَا مِّن فِضَّةٍ﴾[2]، بتنوين «قواريرًا» وذلك مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة مباشرة لها، وآخر الآية التالية لها.

وأشار ابن مالك إلى صرف الممنوع من الصرف للاضطرار أو للتناسب بقوله[3]، من (الرجز):

وَ لاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ وَالمَصْرُوفُ قَدْ لاَ يَنْصَرِفْ [4]

ويعرب الممنوع من الصرف الذي صرف بسبب التناسب كما يعرب إذا صرف للضرورة الشعرية[5].

محل الشاهد: صرفت "سلاسلاً ":

لأن هناك نقطة تؤدي إلى صرف الممنوع وهي من أجل التناسب في الألفاظ لكي تكون الكلمات على وتيرة واحدة ليزيد من الموسيقى، فقد نون «سلاسلاً» في بعض القراءات، أي أنه صرفها، وليس من داع لصرفها سوى إرادة التناسب بين أواخر الألفاظ[6].

---

[1]– الإنسان، الآية: 04

[2]–الإنسان، الآية: 15

[3]– الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، د.إميل بديع يعقوب، ص 220

[4]– ألفية ابن مالك في النحو والتصريف(المسماة الخلاصة في النحو)، لابن مالك الأندلسي(ت:676ه)، تح: عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، 1428/1/1ه، د ط، ص 151

[5]– الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، د.إميل بديع يعقوب، ص 220

[6]– ينظر: الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د.عبد العزيز علي سفر، ، لجنة التأليف والتعريب والنشر، قسم اللغة اللغة العربية– كلية الآداب جامعة الكويت، ط1، 2000 م، ص 717

3- باب ما يُمنع من الصرف لاجتماع علتين: الجمع والتأنيث[1]

الشاهد: "إنكن صويحبات يوسف"[2].

موضـــوعه: إن الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان: نوع منع صرفه لوجود علة تقوم مقام علتين، ونوع منع صرفه لوجود علتين معا.

فالذي يمنع صرفه لوجود علة تقوم مقام علتين فهي: التي كانت منتهية بألفا التأنيث المقصورة والممدودة، وصيغة منتهى الجموع.

فأما ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: "حُبْلَى"، و "بُشْـــرَى"، و "سَـــكْرَى"، و"حَمْرَاءَ"، و "صَفْرَاءَ"، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانفرادهـــا، مـــن غيـــرِ احتياج إلى سبب آخر، فلا ينوَّن شيء من ذلك في النكرة. فإذا لم ينصرف فـــي النكـــرة، فأحْرَى أن لا ينصرف في المعرفة، لأنّ المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريفُ ممّا يزيـــده ثقلاً. وإنّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف لأن الألف للتأنيث، وهي تزيـــد على تاء التأنيث قوةٌ، لأنّها يُبْنَى معها الاسم، وتصير كبعضِ حروفه، ويتغير الاسم معها عن بنْيةِ التذكير، نحو: "سَكْرانَ"، و "سَكْرَى"؛ و "أَحْمَرَ"، و "حَمْرَاءَ"؛ فبنيةُ كلّ واحد مـــن المؤنَث غيرُ بنيةِ المذكّر. وليست التاء كذلك، إنّما تدخل الاسمَ المذكّرَ من غير تغيُّرِ بِنْيته دلالةً على التأنيث، نحوَ: "قائم"، و "قائمةٌ"[3]. ولقد اجتمعت فيها علتان لأن وجودها في آخر الاسم هو علة لفظية، وملازمتها إياه في كل حالاته علة معنوية[4].

وأما صيغة منتهى الجموع فهو الاسم الذي يقع بعد ألفه الزائدة أكثر من حـــرف، ويأتي على وزن (مفاعل) و (مفاعيـــل)؛ كـــــ (مســـاجد، ودراهـــم، ودنـــانير، ودواب،

---

[1]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 1/112-108

[2]- صحيح البخاري، البخاري، رقم الحديث: 713

[3]- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـــ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط1، 1422 هـــ - 2001 م، ص 168/1

[4]- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، اميل بديع يعقوب، دار الجيل-بيروت، طـــــ1، 1413ه-1992م، ص 43

وشواب)[1]. واجتمعت فيه علتان لأن خروج هذه الصيغ عن أوزان الآحاد العربية علة لفظية، ودلالتها على الجمع علة معنوية[2].

محل الشاهد: جاء الرضي بهذا الحديث ليثبت أن الجمع من قبيل "صواحبات" لا يمنع من الصرف على الرغم من أن ظاهره جاء على صيغة ما أسماه "الجمع الأقصى"، حيث جمعت "صواحب" على "صواحبات" فاجتمعت فيه علتان، لكن هذا الجمع ليس من ذاك، لأن "صواحبات" جمع سالم، والرضي إنما قال: نهاية جمع التكسير.

4- أوزان الفعل التي تمنع من الصرف[3]

الشاهد: "إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال"[4]

موضوعه:

- أن يختص بالفعل ولا يوجد في الاسم، إلا أن يكون منقولا إلى اسم العلم، كضُرب وشُمر واحمر واستخرج واخشوشن وما أشبه ذلك، أو أعجميا كبُقم ولا يؤثر هذا الضرب في منع الصرف إلا مع العلمية.
- أن يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، أي يكون أوله حرفا من حروف نأيت نحو: أفعل ونفعل ويفعل ثم هذا الضرب الثاني، إما أن يكون صفة أو غير صفة، فإن كان صفة فشرطه: أن يكون غير قابل للتاء، نحو: أحمر فإنه لا يقال في أحمرة فيمتنع من الصرف للصفة ووزن الفعل، وينصرف نحو: يعمل، إذا لم يكن علما، لقبوله تاء التأنيث الحقيقي، لقولهم: ناقةٌ يعملةٌ فإن سمي به لم يكن ينصرف لأنه حينئذ غير قابل للتاء وإن كان غير صفة نحو: أرنب وأفكل، فشرطه العلمية، وأما

---

[1]- إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)، أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر، 132/1

[2]- الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، إميل بديع يعقوب، ص 43

[3]- شرح الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، 168/1-161

[4]- صحيح البخاري، للبخاري، تح، محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، ج8، 1422ه، ص100، رقم الحديث 6473

أفكل على وزن أفعل، اسم للرعدة فيقال: أخذه أفكل، إذا ارتعد فحينئذ، وزن الفعل الذي هو صفة نحو: أحمر، ممتنع لوزن الفعل والصفة، ووزن الفعل غير الصفة ممتنع للعلمية ووزن الفعل يشترط في الضرب الأول[1]، أي الوزن المختص بالفعل نحو: ضرب وشمر، أن لا يعل نحو: قيل، ولا يدغم نحو رد فإن ذلك منصرف، ولو كان علما لوجود نظير وزنه في الاسم نحو قيل، ومدٍّ . ومما يمنع للصفة ووزن الفعل، أفعل التفضيل، كأفضل منك فإنه يمنع من الصرف لما قيل في أحمر[2].

محل الشاهد: إن ما تختص به الأفعال الوزن "فُعِل" ولا يرد منه في الأسماء إلاّ نادرا، وقد استدل الرضي على جوازه بالحديث المذكور، حيث تضمن الحديث اللفظتين " القيل والقال" وهي من الأسماء، والأصل فيهما الفعل "قال" مبنيا للمجهول والمعلوم.

[1] – الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة(ت: 832)، تح: رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية، سيدا–بيروت، ج1، 1425 ه–2004، ص 130

[2] – نفسه، ص 131

خاتمة

وخلاصة القول في ما سبق توصلنا إلى:

- يعتبر الشاهد النحوي أقوى حجة يعتمدها النحوي في دراسته لقضايا النحو المختلفة، وليبرهن بها على صحة القواعد المستنبطة، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الشاهد القرآني، الشاهد الحديثي، وكلام العرب.
- للقراءة ثلاثة شروط وهي: موافقتها للعربيّة بوجه من الوجوه، موافقتها لرسم أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالا، و صحّة الإسناد إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم.
- القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل.
- اختلف النحاة في موقفهم من الشاهد القرآني والقراءات القرآنية فمنهم من اعتبر القرآن هو سيد الحجج حتى وإن اختلفت وتعددت القراءات كالسيوطي، ومنهم من لم يعتمده كمصدر أساسي لإثبات قواعدهم ولجأوا إلى الشعر كمصدر أول .
- يعتبر كلام العرب في المرتبة الثانية من ناحية الاستشهاد به، فقد لقي الحظ الأوفر بعد القرآن الكريم .
- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف خلّف مواقف متباينة بين النحاة، ولذلك انقسم النحاة إلى طوائف ولكل رأيه الخاص.
- الرضي الاستراباذي من أعظم وأشهر العلماء الذين ألفوا كتابا في شرح كافية ابن الحاجب، حيث لقي إقبالا كبيرا؛ نظرا لما في هذا الكتاب من دقة جمع وتحقيق وحسن تعليل.
- إنّ الشروط والقواعد التي وضعها العلماء للاستشهاد بكلام العرب كان لها دور مهم في الحفاظ على اللغة العربية، وهي الشروط التي تجعل الشاهد قويا في إثبات المسائل.
- يعتبر شرح الرضي الاستراباذي من أبرز الشروحات التي نالت شهرة كبيرة بعد شرح ابن الحاجب نفسه.
- تميز الرضي بدقته وجرأته في طرحه للمسائل النحوية التي ناقشها و أبدى رأيه فيها.
- يعد شرح الرضي الاستراباذي على الكافية من بين أبرز المصادر وأهمها.
- إن حجم الأحاديث التي استشهد بها الرضي كانت قليلة مقارنة باستشهاده بالقرآن والشعر.

- كان ابن الحاجب من كبار علماء النحو وذلك من خلال مؤلفاته الكثيرة القيمة في هذا المجال مثل "الكافية في النحو"، فقد كانت له بصمة نحوية يستفيد منها طالب العلم في النحو إلى يومنا هذا.
- لم تكن كل الأحاديث التي وظفها الرضي صحيحة بل يوجد منها ما هو ضعيف وما هو موضوع مكذوب على النّبيّ صلى الله عليه وسلم .
- من الأحاديث المستشهد بها في هذا الجزء ما يُعدّ شواهد لغوية لا علاقة لها بالنحو.
- كان الرضي مقلدا في طرحه لشواهد الحديث النبوي، فقد ذُكر بعضها في كتب أخرى لنفس المسألة مثل كتاب الخصائص لابن جني.
- لم يكتفِ الرضي بذكر الشاهد الحديثي المناسب للمسألة النحوية، وإنما أبدى رأيه مفصلا في بعض المسائل التي وردت بشأنها تلك الأحاديث.
- طريقة الرضي في الاستشهاد أنه كان يتطرق لشرح المسألة ثم يستدل بالحديث بعد ذلك غالبا.

وفي الختام نسأل الله أن يأجرنا على هذا العمل، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان، والله ولي التوفيق، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة

المصادر والمراجع

01- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

02- المصادر والمراجع:

أ- المعاجم :

1. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (المتوفى: 817هـ)، كتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م

2. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: 1094هـ)، تح عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت

3. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت: 711هـ) دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ

4. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م

5. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط5، 1420هـ / 1999م

6. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت

7. المعجم الكبير للطبراني، تح: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية-القاهرة، ط2

8. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط5، 1429 هـ - 2008 م

9. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة دار الفرقان، بيروت، ط1، 1405ه/1985م

10. المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412ه-1992م

11. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة

ب- الكتب:

1. أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي ت1307/1889م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ج3

2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، دار الكتب العلمية - لبنان - 1419هـ1998م ط 1، تح : أنس مهرة الكتاب : حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان مصدر الكتاب : شبكة مشكاة الإسلامية

3. الآجرومية، أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم (ت:763ه) تح: حايف النبهان، تق: محمد حسان الطيان

4. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(745ه)، ت.عثمان محمد، رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1418ه-1998م

5. الاستشهاد والاحتجاج باللغة رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب 1988م

6. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(849-911م)، تح: غازي مختار طليمات، ج2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق

7. أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، بكرى عبد الكريم، دار الكتاب الحديث ط1، 1999

8. الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت:911ه)، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 1427ه/2006م

9. ألفية ابن مالك في النحو والتصريف، لابن مالك(المسماة الخلاصة في النحو)، لابن مالك الأندلسي(ت:676ه)، تح: عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، 1428/1/1ه، د ط

10. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري (م513- ت855 ه)، ج1، الانتصاف من الإنصاف، محمد محب الدين عبد الحميد، دار الفكر

11. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي، تح: موسى بناي العليلي، العراق، د ط، ج2

12. إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس)، أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر

13. البداية والنهاية، للحفاظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن عمر كثير القرشي الدمشقي (701-774ه)، تح: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية، دار هجر ج17

14. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ - 1957 م

15. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ت911ه، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، ط2، 1399ه/1979م، ج1

16. التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، ج3، دار القلم-دمشق، ط1، 1420ه-2000م

17. توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى (ابن أم قاسم ت: 749ه) تح: عبد الرحمان علي سليمان، م1، دار الفكر العربي، مدينة نصر- القاهرة، ط1، 1466ه- 2001م

18. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ط28، 1414 هـ - 1993 م

19. الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، الرياض، ط2، 1417ه/1997م

20. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية ط1، ج1 1968م/1387ه

21. خزانة الأدب للبغدادي ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ج1، 1093/1030

22. الخصائص أبي الفتح عثمان بن جني تح: محمد علي النجار، ج2، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية

23. الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية للكتاب، ط4 ج2

24. الخصائص، ابي الفتح عثمان بن جني، (ت:392)، ج1، دار الحديث، 2008/01/01م

25. الديباج المهذب في معرفة علماء أعيان المذهب، ابن فرحون المالكي، دار التراث ج2

26. سنن ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشهير ب (ابن ماجه) (609-673ه)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط1

27. سنن أبو داود للإمام الحافظ المصنف المتقن أبي داود بن الأشعث السجستاني الأزدي (606-685ه)، إعداد: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ج5، دار ابن حزم- بيروت، ط1، 1418ه/1997م

28. السنن الكبرى، البيهقي، تح: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، 1424ه-2003م 81/3، باب ما جاء من التشديد في ترك الجماعة من غير عذر

29. سير أعلام النبلاء، للأمام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (673-748ه)، بيت الأفكار الدولية، ج1

30. الشاهد النحوي وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة لحديثي، جامعة الكويت كلية آداب بنين، 1394ه 1974م

31. شرح الآجرومية، محمد بن صالح العثيمين، من إصدارات مؤسسة الشيخ محمد صالح العثيمين الخيرية

32. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أحمد ناظر الجيش، تح: مجموعة من المحققين، دار السلامة، جمهورية مصر العربية-القاهرة، مج1، ط1، 1428ه- 2007م

33. شرح الرضي على الكافية، يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية جامعة قاريونس- بنغازي، ط2، 1996م

34. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، القسم الأول-المجلد الأول، طبع على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، 1414ه/1993م

35. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح يحي بشير مصري، قسم2، م1، الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة، المملكة العربية السعودية، ط1

36. شرح العصام على كافية ابن الحاجب، ابراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني المشتهر بعصام الدين(879ه-951ه) تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 1971

37. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت:

643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط1، 1422 هـ - 2001 م

38. شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمر وعثمان ابن الحاجب، تح: د. جمال عبد العاطي مخيمر مكتبة نزار مصطفى الباز مكة مكرمة- الرياض، ط1، 1418ه/1997م

39. شرح المقدمة المحسبة، أحمد بن بابشاذ (ت:469)، تح: خالد عبد الكريم، ج1

40. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط1، 1410هـ - 1990م

41. شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة (ت:733ه)، تح: د محمد محمد داود، رفع عبد الرحمان النجدي، دار المنار القاهرة

42. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د إميل بديع يعقوب، ، دار الكتاب العلمية بيروت-لبنان، ج1، 1971

43. صحيح البخاري، البخاري

44. صحيح البخاري، البخاري، تح: أحمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1 / 1422ه

45. صحيح الجامع، الألباني

46. صحيح مسلم، الإمام مسلم، تح: الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة، ط1، 1427ه-2006م

47. صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء التراث العربي-بيروت، ط2

48. الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، الإمام أبي فضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي الشافعي (ت:748ه)، تح: سعد محمد حسين، الدار المصرية 1966

49. علم الحديث، تقي الدين ابن تيمية، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1505ه/1985م

50. غاية النهاية في طبقات القراء، الإمام أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي (ت:833ه)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ج1

51. فجر الإسلام، أحمد أمين، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة المشهرة لرقم 8862 بتاريخ 2012/08/26، القاهرة-مصر

52. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الاسلامي-بيروت 1407ه/1987م

53. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط2 1376ه/1958م

54. الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف والخط، ت صالح عبد العظيم الشاعر لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت:646ه) مكتبة الآداب-القاهرة

55. الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة(ت: 832)، تح: رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية، سيدا-بيروت، ج1، 1425 ه-2004

56. المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط1، كلية الآداب-جامعة الكويت 1980م/1400ه

57. مسند الشهاب، بن سلامة القضاعي تح: عبد المجيد السلفي، ط1، مؤسسة الرسالة، 1405ه، 1985م

58. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، عبد الرحمن السخاوي تح: عثمان الحشت، دار الكتاب العربي، ط1، 1405ه-1985م كتاب العلم والحكمة

59. المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، ط1، 1422 هـ – 2001 م

60. الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، اميل بديع يعقوب، دار الجيل–بيروت، ط1، 1413ه–1992م

61. الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د. عبد العزيز علي سفر، لجنة التأليف والتعريب والنشر، قسم اللغة العربية– كلية الآداب جامعة الكويت، ط1، 2000 م

62. من روائع القرآن تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، محمّد سَعيد رَمضان البوطي، مؤسسة الرسالة – بيروت 1420 هـ – 1999 م

63. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3

64. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ –1999م

65. المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط3، 1428 هـ – 2007 م

66. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغرى بردى الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، تح: دكتور محمد محمد أمين، مركز تحقيق التراث 1993، ج7

67. موسوعة علوم القرآن، عبد القادر محمد منصور دار القلم العربي، حلب، ط1، 1422 هـ – 2002 م

68. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، خديجة لحديثي، د ط، دار الرشيد– العراق 1981

69. النحو العربي أحكام ومعان، فاضل السامرائي، ج 1، دار ابن كثير، ط1، بيروت 1435ه- 2014م

70. نحو اللغة العربية (كتاب في قواعد النحو والصرف)، تح: أسعد النادري، شركة ابناء شريف الانصاري، بيروت، ط2، 1418ه- 1997م

71. النحو المصفى، محمد عيد، دار نشر الثقافة، القاهرة، 4427ه، 1975م، د ط

72. النحو الوافي، عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف، ط15

73. النحو الوافي, عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط1، ج4

74. النحو والنحاة المدارس والخصائص، خضر موسى محمد حمود، عالم الكتب بيروت-لبنان، ط1، 1423ه/2003م

75. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تح: احمد الزاوي، الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط1، 1383ه-1963م

76. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة التوفيقية – مصر

77. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ج2، ط1، 1418ه/1998م

78. الواضح في علوم القران، مصطفى ديب البغا، محيى الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية – دمشق، ط2، 1418 هـ - 1998 م

79. الوافي في كيفية ترتيل القران الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، أحمد محمود عبد السميع الشافعى الحفيان دار الكتب العلمية – بيروت ط1، 1421 هـ - 2000 م

80. الوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم محمد الأسعد، دار الشواف الرياض، ط1، 1413ه/1992م

ت- الرسائل و المذكرات:

1. الاستشهاد في كتاب المقتضب للمبرد، زروقي جمعة، مذكرة ماجستير، أ. د أبـــو بكر حسيني، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة 2008-2009

2. اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية دراسة نحوية، حسان محمد علي تايه، رسالة ماجستير، أ. د كرم محمد زرندح، كلية الآداب الجامعة الإســـلامية -غـــزة 1432ه/2011م

3. اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، محمد بن عبد الله بن صـــويلح المالكي، رسالة ماجستير، أ. د رياض بن حسن الخوام، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية

4. الشاهد النحوي لدى نحاة الأندلس،سميرة جداين، مذكرة دكتوراه، أ. د عبد الجليل مرتاض،كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمســـان 1435-1436ه/2014-2015م

5. منهج الرضي ومذهبه النحوي من خلال شرحه على الكافية، آدم حسن عمر علي، مذكرة دكتوراه، أ. د صالح حسين، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا(اللغة العربية)، 1430ه-2009م.

الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس المحتويات

الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
﴿الحَمْدُ للهِ رَبّ العَالَمِينَ﴾	01	الفاتحة	52
﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾	135	البقرة	59
﴿انتَهُواْ خَيْراً لَكُمْ﴾	171	النساء	59-60
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْـرِكُمْ ﴾	106	المائدة	05
﴿والرَّكْبُ أَسْفَلَ منكُمْ﴾	42	الأنفال	52
﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾	58	يونس	18
﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾	08	إبراهيم	16
﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً﴾	30	النحل	59
﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كانَ مَشْهُوداً﴾	78	الإسراء	10
﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾	38	مريم	44
﴿وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾	114	طه	10
﴿وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ﴾	12	العنكبوت	18
﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارَفَ خُضْرٍ وَعَبَاقَرِيَّ حِسَانٍ﴾	76	الرحمن	12
﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	24	الحديد	15
﴿يا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾	04/01	المزّمل	10
﴿فَاقْرَؤُا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾	20	المزّمل	12
﴿إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾	18/17	القيامة	09-13-10

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً ﴾	04	الإنسان	66
﴿وَيُطافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوابٍ كانَتْ قَــوارِيرَا قَوارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ﴾	15	الإنسان	66
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخشى﴾	26	النازعات	57
﴿وَلا يَخافُ عُقْباهَا﴾	15	الشمس	16
﴿وَأَما بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فحَدِّثْ﴾	11	الضحى	22
﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾	06	الشرح	57

الحديث	الصفحة
اطلبوا العلم ولو بالصين	62
اعذرني من عائشة	59
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	54
إن الله نهاكم عن قيل وقال	68
إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	51
إن من البيان لسحرا	56
إنا معشر الأنبياء فينا بكء	60
إنكن صواحبات يوسف	67
إنما الأعمال بالنيات	58
إنما الولاء للمعتق	58
الثيب يعرب عنها لسانها	64
خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة	65
سلمان منا	52
لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد	58
لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم	59

شكر وعرفان	–
مقدمة	أ
الفصل الأول **الشاهد النحوي مفهومه، أنواعه**	
المبحث الأول: مفهوم الشاهد النحوي	**05**
01/تعريف الشاهد النحوي	05
02/ الفرق بين الاستشهاد والاحتجاج والتمثيل	06
03/ أقسام الشاهد النحوي	07
المبحث الثاني: الشاهد النحوي في القرآن الكريم وقراءاته	**09**
01/تعريف القرآن الكريم	09
02/تعريف القراءات القرآنية	12
03/الفرق بين القرآن والقراءات	17
04/موقف النحاة من الشاهد القرآني والقراءات القرآنية	17
المبحث الثالث: الشاهد النحوي في الحديث النبوي.	**22**
01/تعريف الحديث النبوي الشريف.	22
02/موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف.	23
المبحث الرابع: الشاهد النحوي من كلام العرب.	**28**
01/ تعريف كلام العرب والحدود المكانية و الزمنية للأخذ بالشاهد النحوي.	28
02/شروط قبول الرواية وموقف النحاة منها	30
الفصل الثاني **التعريف بابن الحاجب وبكتابه وشارحه**	
المبحث الأول: ترجمة ابن الحاجب.	33
01/نبذة عن حياة ابن الحاجب	33
02/أخلاقه ومكانته العلمية	34

03/شيوخ وتلاميذه ومؤلفاته.	35
المبحث الثاني: التعريف بكتاب الكافية في النحو وشرحه	38
01/التعريف بكتاب الكافية لابن الحاجب	38
02/التعريف بشرح الكافية للرضي	39
03/منهج الرضي في شرح الكافية	41
04/أسلوبه	44
المبحث الثالث: التعريف بشارح الكتاب(الرضي الاستراباذي)	47
01/نبذة عن حياة الرضي	47
02/مكانته العلمية	48
03/مؤلفاته	49
الفصل الثالث **دراسة شواهد الحديث في الجزء الأول من شرح الرضي**	
المبحث الأول: شواهد الحديث في الجملة الاسمية	51
01/تطابق المبتدأ الوصف مع ما بعده	51
02/تقدير الخبر إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورا	52
03/حذف الخبر وجوبا أو جوازا	54
04/ خبر إن وأخواتها	56
المبحث الثاني: شواهد الحديث في الجملة الفعلية	58
01/الترتيب بين الفاعل والمفعول	58
02/ حذف ناصب المفعول وجوبا أو جوازا	59
03/ النصب على الاختصاص	60
04/ وجوب النصب بعد "إنْ" و "لو"	62
المبحث الثالث: شواهد الحديث في مسائل نحوية متفرقة	64
01/أنواع الإعراب ودلالاته	64
02/صرف ما لا ينصرف في الضرورة والتناسب	65

03/ باب ما يُمنع من الصرف لاجتماع علتين: الجمع والتأنيث	67
04/ أوزان الفعل التي تمنع من الصرف	68
الخاتمة	71
قائمة المصادر والمراجع	74
فهرس الآيات	85
فهرس الأحاديث	87
فهرس المحتويات	88